

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refreed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

التنوين والدلالة دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة

د. خالد إسماعيل حسن
قسم اللغة العربية - كلية التربية
جامعة المنوفية - جمهورية مصر العربية

Semantics of Nonation in the Light of Contemporary Linguistics

Dr. Khaled Ismail Hassan
Department of Arabic - Faculty of Education
University of Monefia - Arab Republic of Egypt

جامعة
الكويت
مجلس
النشر
العلمي

University
of
Kuwait
Academic
Publication
Council



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثامنة والعشرون - الرسالة ٢٦٥ - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م (سبتمبر)

ISSN : 1560 - 5248

ISSN : 1560 - 5248

الرسالة ٢٦٥ - الحولية ٢٨



Monograph 265 - Volume 28

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م (سبتمبر)

1428 A. H/2007 (September)

RATES

- Kuwait: K.D 0.500
- Bahrain: BD 1
- Qatar: RQ 10
- Emirates: DH 10
- Saudi Arabia: RS 10
- Oman: RO 1
- Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar
- Cost per issue in other Countries: Equivalent to Three US dollar

Subscription for 12 Monographs

Subscription Period	Subscription Type	Kuwait	Arab Countries	Foreign Countries
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 \$
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 \$
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 \$
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 \$
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 \$
	Institutions	52 K.D	52 K.D	210 \$
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 \$
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 \$

All Correspondence and enquiries must be addressed to:
Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

P.O.Box 17370 El-Khaldiah - Kuwait 72454

Tel.: 4810319 - Fax: 4810319

ISSN 1560-5248 key title: Hawliyyat Kulliyat Al-Adab

E-mail: aass@kuniv.edu.kw

<http://pubcouncil.kuc01.kuniv.edu.kw/AASS/>

The Publications of the Academic Publication Council

- Journal of the Social Sciences 1973	- Authorship, Translation and Publication Committee 1976	Humanities 1981
- Kuwait Journal of Sciences and Engineering 1974	- Journal of Law 1977	- Educational Journal 1983
- Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975	- Annals of the Arts and Social Sciences 1980	- Journal of Sharia and Islamic Studies 1983
	- Arab Journal of Administrative Sciences 1991	
	- Arab Journal for the	

ثمن العدد

- الكويت: ٥٠٠ فلس
- البحرين: دينار واحد
- قطر: ١٠ ريالات
- الإمارات: ١٠ دراهم
- السعودية: ١٠ ريالات
- عمان: ريال واحد
- ثمن النسخة: في الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً
- ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشتراك السنوي لعدد (١٢) رسالة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ دنانير	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتين	أفراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفراد	١٠ دنانير	١٤ ديناراً	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولاراً
٤ سنوات	أفراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حوثيات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 - ت: ٤٨١٠٣١٩ - فاكس: ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 key title: Hawliyyat Kulliyat Al-Adab

E-mail: aass@kuniv.edu.kw

<http://pubcouncil.kuc01.kuniv.edu.kw/AASS/>

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣	حوثيات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨١
مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤	المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥	مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣
لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦	المجلة التربوية ١٩٨٣
مجلة الحقوق ١٩٧٧	المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

حواصط الآداب والعلوم الاجتماعفة

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمف - جامعة الكويت

فصلفة علمفة فحكمفة تتضمن مجموعة من الرسائل
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل فف مجالات
اهتمام الأقسام العلمفة لكلففف الآداب والعلوم
الاجتماعفة،

الآداب:

اللغة العربفة وآدابها، اللغة الإنجلفزفة وآدابها،
التارفخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعفة:

الاجتماع والخدمة الاجتماعفة، الجغراففا، علم
النفس، العلوم السفساسفة.

الحولفة الثامنة والعشرون
الرسالة الخامسة والستون بعد المئففن
١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

هيئة التحرير

د. يوسف غلوم علي

رئيس التحرير

أ.د. أحمد محمد عبد الخالق

قسم علم النفس

أ.د. عبد الله سيد عبد المجيد هدية

قسم العلوم السياسية

أ.د. محمد أحمد الدالي

قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. عزت قرني عبدالرحيم

قسم الفلسفة

د. حسين علي المسري

قسم التاريخ

د. عبيد سرور العتيبي

قسم الجغرافيا

د. أنتوني جوهي

قسم اللغة الانجليزية

د. هشام محمود إبراهيم مصباح

قسم الإعلام

هيفاء حمد المشاري

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د. حياة ناصر الحجي

قسم التاريخ - جامعة الكويت

أ.د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - جامعة الشارقة

أ.د. عبد القادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ.د. أحمد عتمان

قسم الدراسات اليونانية واللاتينية

جامعة القاهرة

أ.د. ماري تريز عبد المسيح

قسم اللغة الانجليزية - جامعة القاهرة

أ.د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ.د. محمد غانم الرميحي

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

أ.د. إمام عبد الفتاح إمام

قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب

قسم الجغرافيا - جامعة عين شمس

أ.د. حمدي حسن أبو العينين

عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ.د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

٢ - تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والانجليزية، على ألا تتجاوز صفحات متن أي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة (في المتن أيضاً).

٣ - قواعد تسليم البحوث:

أ - يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ، على ورق (A4)، وعلى مسافتين، وبنط (١٤)، مع القرص المرن الخاص به.

ب - يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والانجليزية؛ في حدود ١٥٠ كلمة باللغة العربية، و ٢٠٠ كلمة باللغة الانجليزية.

ج - يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والانجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.

د - يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.

هـ - تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم بأصولها الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم الشريحة الأصلية للصور الملونة.

و - في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية ملونة، يلتزم دفع تكاليفها.

٤ - يراعي الباحث عن كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعته ما يلي:

أولاً - الهوامش:

أ - توضع الهوامش في نهاية كل فصل، أو في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ب - ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ج - تثبت الهوامش عن ذكرها لأول مرة كاملة كالتالي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رقم الطبعة / رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر / رقم الصفحة.

مثال:

– أحمد محمد عبد الخالق، معجم الألفاظ الشخصية، الطبعة الأولى – دولة الكويت، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت ٢٠٠٠ م / ص ١٥ .

* المرجع السابق – ص ٢٦ .

– وفي حالة وجود فاصل هامش مختلف يذكر كالتالي:

* أحمد عبد الخالق، معجم الألفاظ الشخصية – ص ٣٥ .

ثانياً – المصادر والمراجع:

يرتب ثبوت المصادر والمراجع ترتيباً ألفبائياً، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم

الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب «الحيوان»، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ١٩٦٥ م.

٥ – شروط قبول الأبحاث في الحوليات:

أ – لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.

ب – أصول البحث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.

ج – لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت

ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

د – يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من

رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات – على الأقل – على نشره في الحوليات.

هـ – تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور كإهداء.

٦ – ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ – الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyat al-Adab

<http://pubcouncil.kuc01.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@kuniv.edu.kw

الرسالة ٢٦٥

التنوين والدلالة

دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة

د. خالد إسماعيل حسان
قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة المنوفية
جمهورية مصر العربية

المؤلف:**د. خالد إسماعيل حسن**

- دكتوراه في العلوم اللغوية - جامعة أسيوط - كلية الآداب بأسيوط - جمهورية مصر العربية - عام 2001م.
- مدرس (منتدب) بقسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة المنوفية - جمهورية مصر العربية.

الانتاج العلمي:**أولاً - الكتب:**

- المفصل في صناعة الإعراب - تحقيق ودراسة - مكتبة الآداب - القاهرة - 2006م.

ثانياً - الأبحاث:

- 1- ظاهرة الكراهة في اللغة العربية - دراسة صوتية - منشور في مجلة «كلية دار العلوم» جامعة القاهرة - فرع الفيوم - عدد ديسمبر - سنة 2004م.
- 2- ظاهرة الكراهة في اللغة العربية - دراسة تركيبية - منشور في مجلة «فيولوجي» كلية الألسن - جامعة عين شمس - عدد يونيه - سنة 2005م.
- 3- اللهجات العربية في القراءات الشاذة - دراسة صوتية في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة - منشور ضمن كتاب «مؤتمر كلية دار العلوم» - جامعة الفيوم - مارس 2006م.

المحتوى

١١	الملخص
١٣	المقدمة
١٥	التمهيد - تعريف التنوين
١٧	الفصل الأول - التنوين والأصوات
٣٣	الفصل الثاني - التنوين والبنية
٤٧	الفصل الثالث - التنوين والتركيب
٦٧	الخاتمة - أهم نتائج البحث
٦٩	الهوامش
٨١	المصادر والمراجع

المُلخَص

إن الدراسة اللغوية في علاقة التنوين بالدلالة قليلة ومتناثرة، ويقوم هذا البحث بدراسة أثر التنوين في الأصوات والبنية والتركيب، وعلاقة ذلك بالمعنى، ويقع هذا البحث في تمهيد وثلاثة فصول؛ ففي التمهيد يذكر تعريف التنوين في المعجم، وعند النحاة القدامى والمحدثين، وأما الفصل الأول فيدرس علاقة التنوين بالأصوات نحو وصف صوت النون من حيث المخرج والصفة وعلاقة التنوين بالتميم ومفهوم القدامى لاختصاص التنوين بالاسم، وعلاقة التنوين بالوقف، وصلة التنوين بلام التعريف وياء الإضافة، وعلة حذف التنوين من العلم الموصوف بكلمة «ابن» ثم صلة التنوين بالمقطع الصوتي والنبر والتنغيم والمفصل.

وفي الفصل الثاني يتناول علاقة التنوين بالبنية، فناقش آراء القدامى في مقياس التعريف والتنكير، وأقسام التنوين عندهم، وموقف بعض المحدثين من آراء القدامى، ثم أثر التنوين في الاشتقاق والربط، وطرح البحث بعض الأفكار في معيار التعريف والتنكير من خلال مناقشة بعض المسائل الصرفية.

وأما الفصل الثالث فيدرس علاقة التنوين بالتركيب، فناقش عدداً من القضايا مثل مسوغات الابتداء بالنكرة، والمطابقة بين الصفة والموصوف، وتنكير الحال... أملاً في محاولة طرح رؤى جديدة لدور التنوين فيها، ثم أثر التنوين في المشتقات من حيث العمل النحوي والأثر الدلالي.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، منها:

- ١ - التنوين مرحلة متطورة عن التميم.
- ٢ - حذف التنوين مرحلة لاحقة؛ مظهره وعلة.
- ٣ - علاقة التنوين بالربط والإحالة.
- ٤ - طرح بعض الأفكار في مقياس الحكم على الاسم بالتنكير والتعريف.
- ٥ - التنوين علامة على الانفصال.
- ٦ - علة حذف التنوين في ما لا ينصرف وغيره من القضايا.

المقدمة

إن الدراسات اللسانية العربية المعاصرة في التنوين تبدو قليلة، والمكتبة العربية بحاجة إلى مزيد من البحث الصابر المتعمق في علاقة التنوين بالمستويات اللسانية: الأصوات، والبنية، والتراكيب، ثم ربط هذه المستويات الثلاثة بالدلالة. ومن ثم رأيت أنه من المناسب والمفيد أن أقوم بدراسة التنوين في العربية الفصحى من خلال هذه المستويات.

ولا شك في أن ما قدّمه العلماء العرب القدامى من إسهامات جليلة في هذا الموضوع محلّ احترام وإكبار، ولأن الحقيقة بنت البحث، وإذا اتبع الباحث المنهج العلمي فلا بدّ أن يصل إلى نتيجة تؤكد صحة معلومة أو تدحض خطأها أو تكمل نقصانها، ومن هنا فمن الضروري إعادة النظر فيما تركه لنا القدماء من مقولات علمية.

وتمثل ظاهرة التنوين في اللغة العربية عنصراً بارزاً مؤثراً في مستويات الدرس اللغوي، وما دامت مسألة التنوين ذات صلة وشيجة بالمعنى فهي إذن تستهدف الاتصال الإنساني بين البشر، وتلك وظيفة مهمة للغة في حياة المجتمع. وكان حديث القدامى عن التنوين منحصرأ في اتجاهين: الأول: أقسام التنوين عند النحاة، والثاني: كونه علامة على تنكير الاسم، فعندما وضعوا قواعدهم صادفهم في أحيان كثيرة ما يخالف قياسهم، فتأولوا ذلك. كما أن القدماء لم يدرسوا التنوين بوصفه وسيلة إجرائية يمكن الإفادة منها في فهم النصّ وتحليله بربطه بالمعنى والسياق.

وإنني أحاول في هذه الدراسة مناقشة التنوين من خلال علاقته بمستويات

التحليل اللغوي المعاصر ، مركزاً على دور التنوين في الكشف عن المعنى . وفي نفس الوقت مناقشة مقولات القدامى والمحدثين في هذا المضمار . فالتنوين وظيفة صوتية على مستوى الفونولوجي؛ المقطع الصوتي، والنبر، والتنغيم، والمفصل، ويقوم بدور كبير في مسألة التعريف والتنكير، فعند القدامى هو علامة على التمكين والتنكير في الاسم .

وفي الجانب التركيبي يقع التنوين في الاسم ضمن قواعد الاختيار في شرط التطابق بين الصفة والموصوف، ووجوب تنكير الحال . وقد يحذف التنوين اختياريّاً مع الحفاظ على دوره الدلالي، وقد نجده ملازماً للحذف في مالا ينصرف، والمنادى، واسم لا النافية للجنس . ثمّ محاولة طرح معايير جديدة للتنوين .

وتشتمل هذه الدراسة على ما يلي:

- التمهيد: وفيه تذكر الدراسة تعريف التنوين عند القدامى والمحدثين .
- الفصل الأول: ونناقش فيه علاقة التنوين بالأصوات .
- الفصل الثاني: ونعرض فيه لعلاقة التنوين بالبنية .
- الفصل الثالث: وندرس فيه أثر التنوين في التراكيب .
- مع ملاحظة ربط هذه المستويات الثلاثة بالدلالة .
- الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة .

وأسأل الله العون والتوفيق

التمهيد تعريف التنوين

جاء في لسان العرب «التنوين مصدر نَوَّنَ، أي ألحق نونا بالاسم»^(١) ومن هنا نجد أن التنوين لغة إلحاق صوت النون بآخر الاسم، فهو مختص بالاسم من دون الفعل والحرف.

كما جاء لدى بعض النحاة القدامى:

١- ابن يعيش: «اعلم أن التنوين في الحقيقة نون تلحق آخر الاسم المتمكن وغيره... وذلك أن التنوين ليس مثبتاً في الكلمة؛ إنما هو تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء، جيء به لمعنى، وليس كالنون الأصلية التي من نفس الكلمة»^(٢).

٢- السُّهيلي: «التنوين: إلحاق الاسم نوناً ساكنة؛ لأن التنوين مصدر نَوَّنَ الحرف؛ أي ألحقته نوناً»^(٣).

٣- ابن هشام: «التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون حَسَنَ؛ لأنها أصل، ونون ضَيَّفَنَ^(٤)؛ لأنها للطفيلي، ولأنها متحركة ونون مُنْكَسَرٍ وانْكَمَرٍ؛ لأنها غير آخر، ونون لَنْسَفَعَنَّ؛ لأنها للتوكيد»^(٥).

وواضح أن النحاة القدامى يجمعون على أن التنوين نون تلحق آخر الاسم، ولكنهم يزدون فيرون أن نون التنوين تتبع الحركات (الضمة - الفتحة - الكسرة)، كما أنها تنطق ولا تكتب في الكلمة، فضلاً عن كونها زائدة.

كما يقول الجرجاني عن التنوين «نون ساكنة تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل»^(٦) وواضح أنه لا يختلف في كلامه مع النحاة العرب القدامى.

كما يرى بعض النحاة المحدثين، ومنهم الدكتور عباس حسن: «أن التنوين نون ساكنة زائدة، تلحق آخر الأسماء، لفظاً لا خطأ ولا وقفاً»^(٧).

ونجد اتفاق المحدثين مع القدامى في تعريف التنوين، بل إن تعريف ابن هشام يتصف بالوضوح والتفصيل إذا ما قورن بغيره.

الفصل الأول

التنوين والأصوات

اتفق القدماء والمحدثون على أن التنوين عبارة عن نون ساكنة في آخر الاسم، وصوت النون من الأصوات المتوسطة بين الرخوة والشديدة، كما أن صوت النون من حيث المخرج والصفة هو «صوت مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة، ففي النطق به يندفع الهواء من الرئتين محركاً الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق أولاً، حتى إذا وصل إلى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى، فيسد بهبوطه فتحة الفم، ويتسرب الهواء من التجويف الأنفي، محدثاً في مروره نوعاً من الحفيف لا يكاد يسمع. فهي في هذا كالميم، غير أنه يُفرق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان»^(٨). ويرى د. سعد مصلوح أن كلام د. إبراهيم أنيس عن صوت الميم والنون ليس بصحيح حيث «تتسم الصوامت الانطلاقية الأنفية من ناحية النطق بسمتين أساسيتين: الأولى: حدوث إغلاق تام في أي نقطة من تجويف الفم. والثانية: انخفاض الحنك اللين واللهاة، والسماح لهواء الزفير بالانطلاق من خلال برزخ البلعوم الأنفي إلى الخارج عبر تجاويف الأنف. لكن انخفاض الحنك اللين واللهاة لا يصل إلى إغلاق الطريق إلى تجويف الفم، وإنما هو لمجرد السماح لتيار الهواء بالمرور من الأنف... وصحة الوضع أن اللهاة عند النطق بالصامت الأنفي تفتح الطريق إلى تجويف الأنف من غير أن تغلق الطريق إلى تجويف الفم...»^(٩).

وبعد أن ذكرت تعريف علم الأصوات لصوت النون، أشير إلى أنه لا فرق بين نون التنوين وصوت النون في أي كلمة من حيث المخرج والصفة^(١٠) نشير إلى أن ثمة فرقاً بين الفونيم والألوفون، فالفونيم: مجموعة أصوات متماثلة صوتياً في

توزيع تكاملي أو تغير حر . وهذا يعنى أن الفونيم ليس صوتاً بل هو أسرة تتكون من عدة أصوات يُسمَّى كلٌّ منها أَلُفُونَات، فالألفون: صوت ضمن مجموعة أصوات متماثلة صوتياً . ومن الجدير بالذكر أن صوت النون من الأصوات اللغوية التي يكثر استعمالها على ألسنة الناطقين بها، ويشارك صوت النون في الشيع صوت الميم واللام، ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن «اللام والنون والميم تعدّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين، وإلى أن الواو والياء أنصاف لأصوات اللين»^(١١) ويرى الدكتور كمال بشر أن صوت اللام والميم والنون «لها نسب قريب بالوقفات، وصلة واضحة بالأصوات الممتدة»^(١٢) ومن هذا التفسير الصوتي يمكن تفسير وجود التنوين والتميم في آخر الكلمة في اللغات السامية، فهذه الأصوات تتصف بأنها ممتدة تصلح للوقف عليها، كما أنها أشباه لأصوات اللين، يضاف إلى ذلك قرب المخرج والصفة، وإمكانية التبادل الصوتي بينهما .

وفيما يلي نعرض موقف اللغات السامية من التنوين، وسبب اختصاص التنوين بالاسم، وحذف التنوين في اللغة العربية؛ مظاهره وعمله، ولماذا ينون جمع المؤنث السالم؟ ثمّ علاقة التنوين بالفونولوجي؛ النبر والتنغيم والمفصل، وأثر ذلك في الدلالة.

شاع بين النحاة العرب القدامى أن التنوين في آخر الاسم إشارة إلى تنكير الاسم، وتمكينه من الاسمية، فما موقف الدراسات النحوية المقارنة حديثاً؟ يقول العالم اللغوي برجشتراسر: «إنّ الميم الأصلية في أواخر الكلمات صارت نوناً عربية، وذلك أنّ قلب الميم نونا مُطَرَّد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات؛ لكنه مقيد من جهة أخرى أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط، ولم يتعدّها إلى أوائلها ولا أواسطها، مثاله التنوين، فإن أصله ميم، كما كان في الأكديّة والسبئية، مثل: بيت baytin، بيتاً baytan، أصلها: بيتٌ bay-tum، بيتٌ baytim، بيتٌ»^(١٣) ومما سبق نجد أن برجشتراسر يرى أن نون التنوين في اللغة العربية منقلبة عن ميم، مستشهداً باللغة الأكديّة والسبئية،

وهنا نطرح تساؤلاً هل هناك علاقة بين ظاهرة الانقلاب في قراءة القرآن الكريم وما يدعو إليه برجشتراسر؟ حيث إن نطق القرآن يمثل لنا المصدر العربي القديم القريب من نطق المسلمين للقرآن الكريم، والانقلاب نجده في وسط الكلمة مثل «لينبذن» وفي آخر الكلمة «من بعد». فقد يمثل الانقلاب صورة معاكسة لما يدعو إليه برجشتراسر.

ويذهب برجشتراسر إلى أنه عثر على ركام لغوي^(١٤) يؤيد رأيه في كلمة «فم» التي قال عن الميم فيها الزمخشري إنها أبدلت من الواو، لكن برجشتراسر يرى أن هذه الميم هي بقايا ظاهرة التمييم، فلم تندثر هذه الظاهرة تماماً، ولكن بقي منها ما يمثلها، فيقول برجشتراسر: «وذكر الزمخشري أن الميم في كلمة «فم» أبدلت من الواو، ونحن نعرف أنها ميم التمييم، الذي هو التنوين في اللغة العربية، فكان الرفع Fum، والخفض Fim، والنصب Fam، والميم فيها لم تصر نوناً مع سائر الميمات الانتهائية؛ بل بقيت على حالها؛ لأنهم كانوا يتلقونها كأنها أصلية فأضافوا إليها الإعراب والتنوين، فصارت: فَمٌ، فَمٍ، فَمًا، فنقلت الميم من آخر الكلمة إلى وسطها، ومن أجل ذلك لم يجر عليها القانون الصوتي الذي بمقتضاه أصبحت الميم الانتهائية نوناً في اللغة العربية (١٥).

ويذهب الدكتور رمضان عبد التواب مذهب برجشتراسر، فيرى أن التمييم بقايا في العربية في كلمة «ابنم»، مستشهداً بقول المثلث:

وهل لي أمٌ غيرها إن هَجَوْتُها أبى الله إلا أن أكون لها ابنما

فيعلق على هذا البيت قائلاً: «بدليل أن الإعراب يجري في هذه الكلمة الأخيرة على النون والميم معاً»^(١٦) وواضح مِمَّا سبق ذكره أن الدارسين للنحو السامي المقارن يرون أن التمييم تحول في العربية إلى تنوين، والميم والنون من الأصوات المائعة المتوسطة التي يمكن أن يحدث تبادل صوتي بينهما، لقرب المخرج والصفة فكلاهما صوتان أنفيان مجهوران.

وهنا سؤال يطرح نفسه فهل التغيّر الصوتي تبعه تغيّر دلالي؟ وهل التنوين كان يدل في الأصل على التعريف والتنكير معاً ثم أصبح يدل على التنكير في اللغة العربية؟ وللإجابة عن هذين السؤالين نطرح بعض الاحتمالات في مبحث البنية اللاحق.

أمّا موقف القدامى من لحوق التنوين بالأسماء من دون الأفعال والحروف فيرون أن الاسم أخفّ من الفعل، والتنوين علامة للأخفّ، فلا نضع التنوين فوق الثقيل فيزيده ثقلاً، فاللغة تميل إلى السهولة والتيسير في النطق، فتنتقل من الأثقل إلى الثقيل، ومن الثقيل إلى الأخفّ، فيقول سيبيويه: «اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول، وهي أشدّ تمكناً، فمن ثمّ لم يلحقها التنوين، ولحقها الجزم والسكون.. فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»^(١٧) ومن ثمّ نلاحظ أن إصاق التنوين بالاسم سببه أن الاسم أخفّ من الفعل، كما أن النون صوت سهل يمكن الوقوف عليه، لذا اطمأنت اللغة العربية إلى الانقطاع عن النطق عند هذا الصوت.

وننتقل إلى التنوين في العربية من حيث مظاهر حذفه وأسبابه، فهذا الحذف من منطلق ميل اللغة في تغييرها نحو السهولة والتيسير، فعلى الرغم من أن النون من الأصوات السهلة التي اطمأنت العربية إلى السكوت عليها والانقطاع عن الصوت عندها، إلا أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتغير على ألسنة الناطقين بها، فمن مراحل تغيّر اللغة حذف النون ميلاً إلى السهولة، فيقول السيوطي: «ويحذف التنوين التماساً للخفة، فالمنادى يبني ولا يُنُون إلا في الضرورة بالإجماع»^(١٨)، ومن هنا يعلل القدماء لحذف التنوين في المنادى للخفة، ويضيف الدكتور إبراهيم السامرائي أن عدم تنوين المنادى لعلّة صوتية، وهي أن المنادى يُسبق بأداة نداء ذات وحدة صوتية لها طول محدود، «وأرى تعليل هذا أن الاسم باعتماده على

جزء سابق، وهو «يا» النداء يكون وحدة صوتية ذات طول معين محدود، واقتضت هذه الزيادة السابقة حذف التنوين اللاحق، التماساً للمحافظة على هذه الوحدة الصوتية الموسيقية... وعلى هذا الوجه نستطيع أن نعلل نصب لا النافية لما بعدها، كنصب إن لما بعدها مع ترك التنوين، فنقول مثلاً «لا ريب»، والريب قبل دخول الأداة كلمة تصلح للتنوين»^(١٩). وإذا صح هذا التعليل، فكيف نفسر المنادى المحذوف منه أداة النداء، نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٢٠)؟ فالوحدة الصوتية ذات الطول المعين محذوفة، وأيضاً كيف نفسر اسم لا النافية للجنس إذا كان شبيهاً بالمضاف، فهو منون؟ ويعلل شيخ النحاة سبب ترك التنوين في اسم لا النافية للجنس فيقول: «إن ترك التنوين لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر»^(٢١) ويبدو أن حذف التنوين في المنادى وما لا ينصرف واسم لا النافية للجنس وغير ذلك، يمثل مرحلة صوتية في تطور اللغة، وهو الميل إلى السهولة بحذف التنوين، وتسكين أواخر بعض الكلمات فيمن قرأ بتسكين الهمزة في قوله تعالى ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾^(٢٢).

وثمة أمور متشابهة بين التنوين ونون التوكيد الخفيفة، فكلاهما من مخرج صوتي واحد، ويوصفان بالجهر، أي اهتزاز الوترين الصوتيين، وهما صوتان زائدان ليسا من أصل الكلمة، وفي نفس الوقت يقعان في آخر الكلمة، ويكونان ساكنين، ولكن هناك نقاط اختلاف بين التنوين والنون الخفيفة، حيث إن التنوين مختص بالاسم، على حين نون التوكيد الخفيفة تتصل بالفعل، ونجد أن نون التوكيد الخفيفة يجوز حذفها في الوقف فقط، على حين أن التنوين يجوز حذفه في الوقف والوصل، ومن المعروف أن التنوين ينطق ولا يكتب، على حين نون التوكيد الخفيفة تكتب وتنطق، يقول الخليل: «اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفت، جعلت مكانها ألفاً، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان،

والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن، وهي علامة تأكيد كما أن التنوين علامة المتمكن، فلمّا كانت كذلك أُجريت مُجراها في الوقف، وذلك قولك: اضربا، إذا أمرت الواحد، وأردت الخفيفة. وهذا تفسير الخليل^(٢٣) ويقول سيبويه: «فأما الثقيلة فلا تتغير في الوقف؛ لأنها لا تشبه التنوين»^(٢٤).

والنحاة القدامى يرون أن الاسم المنون المنصوب في حال الوقف يتحول إلى ألف، لكيلا يحدث خلط بين نون التنوين، والنون الأصلية، «أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجيء علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون»^(٢٥).

وواضح أن التنوين يحذف في الاسم المنصوب في حالة الوقف، ولكن لم يحدث إلحاق الألف في آخر الاسم كما ذكر سيبويه، والذي حدث أن التنوين بالفتح عبارة عن حركة قصيرة مفتوحة ونون ساكنة زائدة، فعند الوقف حُذِفَ التنوين؛ وهو النون الساكنة الزائدة، وبقيت الحركة القصيرة المفتوحة، واللغة تكره الوقوف على المقطع القصير المفتوح، فتجنبه بمدّ النَّفْس بالحركة القصيرة، فتتحول إلى حركة طويلة وهي الألف، ومن ثمّ فصوت الألف ليس حرفاً أَلْحَقَ، ولكنه حركة طويلة تَمَّتْ بِمَطْل الحركة القصيرة للوقف عليها^(٢٦).

وأما الوقوف على الاسم المنون المرفوع فله أربعة أوجه: الإشمام، والسكون، والروم، والتضعيف، يقول شيخ النحاة: «ولهذه علامات، فلإشمام نقطة، وللذي أُجْري مُجْرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين، فالإشمام قولك: هذا خالد... وأما الذي أُجْري مُجْرى الإسكان والجزم فقولك: مخلص... وأما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عمر... وأما التضعيف فقولك: هذا خالدش، وهو يجعل ش^(٢٧) ومما سبق ذكره نلاحظ أن الوقوف على الاسم المُنَوَّن بالضمّة يكون بالتخلص من نون

التنوين والحركة القصيرة بالضمّة، ثمّ النطق بتسكين آخر الكلمة، وذلك لأنّ الضمة من أثقل الحركات في النطق، فيهرب منها المتكلم بحذفها، وتسكين آخر الكلمة، فالسكون انعدام الحركة عند النطق بالصامت^(٢٨).

ومن ثمّ نجد أنّ سيبويه ذكر التضعيف، والنحاة القدامى ذكروا أنّ التضعيف أو التشديد عبارة عن صوتين من جنس واحد: الأول ساكن، والثاني متحرك؛ ولكن من اللغويين المعاصرين من يرى أنّ الصوت المشدود أو المضعف صوت واحد أطيل النطق به، يقول «ماريوباى»: «إن اصطلاح الصامت المضعف هو اصطلاح مضلل حقاً؛ لأنه قد استعير من طريقة الكتابة، ففي النطق يمدّ الصوت الصامت بتطويل مدّة النطق به، إذا كان هذا المدّ ممكناً. ويكون هذا ممكناً إذا لم يكن الصوت الصامت انفجارياً، وبما أنّ الانفجاري لا يمكن مدّه عند نقطة مخرجه، فإن ما يسمى تطويلاً بالنسبة له؛ يكون عن طريق إطالة مدّة قفل الطريق أمام الصوت قبل تفجيرِهِ». ^(٢٩) وأما الوقوف بالتنوين في موضع الجر فله وجهان: الأول: أنّ تروم فيه الحركة، والثاني: التضعيف، يقول سيبويه: «وأما روم الحركة فقولك: مررتُ بخالد - ... وأما التضعيف فهو قولك: مررتُ بخالد». ^(٣٠)

وهكذا نجد أنّ حال الوقوف على المُنَوَّن بالجرّ يكون بحذف التنوين ثمّ حذف حركة الكسرة، بتسكين الصامت الأخير من الكلمة، وهذا الحذف للصائت القصير بالكسر سببه ثقل الكسرة في النطق، واللغة تميل إلى السهولة والتيسير فتتخلص من الصوت العسير في النطق إلى الصوت الأسهل والأخفّ، كما أننا نجد تشابهاً بين حالتي الوقف بالتنوين مع الضمة والكسرة، وذلك لأنّ ثمة قرابة بين الضمة والكسرة، فيقول ابن جنّي: «إن بين الياء والواو قرّباً ونسباً، ليس بينهما وبين الألف؛ ألا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي تحذفان فيه، وذلك قولك: هذا زيد، ومررتُ بزيد، ثمّ تقول: ضربتُ زيدا». ^(٣١) ومن ثمّ فالفتحة في الوقف بالتنوين قسيماً للضمّة والكسرة في الوقف عليهما بالتنوين، فهما صوتان ضيقان على حين الفتحة صوت متسع.

وإذا حُذِفَ التنوين من المشتقات «اسم الفاعل - صيغة المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول...»؛ فلأجل التخفيف في النطق، ويتبع هذا الحذف أن يتحول المفعول من النصب على المفعولية، إلى الجرّ بالإضافة، ولكن لا يتأثر المعنى، ولا تحدث إضافة معنوية حقيقية، وهذا يدل على أن التغيير هنا صوتي فقط مع الاحتفاظ بالدلالة، ومن ثمّ فالمتكلم والسامع يدركان طبيعة هذا التغيير الصوتي، وسببه، ودلالته، يقول سيبويه: «واعلم أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ، لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل. وليس يغيّر كفّ التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة. فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٣٢) و﴿إِنَّمَا مَرْسَلُوا النَّاقَةَ﴾^(٣٣) - (٣٤) ومن خلال المثالين اللذين استدللّ بهما سيبويه نلاحظ أنّ التنوين في كلمة «ذائقة» جاء محذوفاً. وفي المثال الثاني: أنّ نون جمع المذكر جاءت محذوفة في كلمة «مرسلو»، وهنا ندرك أنّ نون التنوين ونون جمع المذكر مضارعتان، فإذا حذفنا ألغي العمل لفظاً، وبقي المعنى، كما أنّ المثالين في حالة الرفع، ففي كلمة «ذائقة» نجد الضمة، وهي من أثقل الحركات، وفي كلمة «مرسلو» نجد الواو وهي مطل وإشباع للضمة، والفرق بينهما في كمية الصوت ومدّة الزمن في النطق، لذلك كان الحذف لعلّة التخفيف في النطق، ويقول د. سعد مصلوح: «والحق أنّ الأمر يقتضي التمييز بين جانبيين مختلفين؛ ونعني بهما الجانب الصوتي والجانب الصوتيمي. فأما من الجانب الصوتي فإنّ الفروق بين الصوائت القصيرة والطويلة ليست كمية فحسب، ولكنها كمية وكيفية في آن واحد... ويلاحظ أنّ الفروق الكيفية بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة ليست على مثل هذه الدرجة من الوضوح. لذا يمكن أن يقال إنّ الكم هو المميز الأساسي بين الفتحة القصيرة

والفتحة الطويلة، على حين يشارك الكيف والكم في تمييز الضمة القصيرة والضمة الطويلة وتمييز الكسرة القصيرة والكسرة الطويلة». (٣٥)

وهناك مواضع يحذف فيها التنوين ذكرها ابن هشام في المغني فقال: «حذف التنوين: يحذف لزوماً؛ لدخول «أل» نحو «الرجل»، وللإضافة نحو «غلامك»، ولشبهها نحو «لا مال لزيد» إذا لم تقدر اللام مقحمة، فإن قدرت فهو مضاف، ولما منع الصرف نحو «فاطمة»، وللوقوف في غير النصب، وللاتصال بالضمير نحو «ضاربك» ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقوله:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير» (٣٦).

ومما سبق ذكره عند ابن هشام ينجلي أمامنا أن السبب الحقيقي في حذف التنوين يرجع إلى كثرة استعمالهم له في كلامهم، وغرضهم من الحذف التخفيف على اللسان في النطق، وفي ظني أن حذف التنوين في ما لا ينصرف والمنادى والإضافة واسم لا النافية للجنس وغير ذلك، يمثل مرحلة من مراحل تغيير اللغة العربية، حيث بدأت العربية في التخلص من التنوين في بعض الحالات، فهذا الحذف إرهاب لتغيير جديد في اللغة، لكي تسود هذه الحالة، وتندثر حالة التنوين (٣٧)، ولكن لم يكتب لحذف التنوين من العربية كلها الاكتمال والانتشار والذووع، لنزول القرآن الكريم الذي حافظ على بقاء هذه الظاهرة، فما بقي يمكن أن نطلق عليه ركائماً لغوياً، يقول سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تُذْهِبَ التنوين من الاسم الأول، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد، نحو طلحة، في النداء، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إيّاه في النداء» (٣٨).

ويعقد سيبويه مقارنة بين حذف ياء الإضافة مع النداء، وحذف التنوين، فيذهب إلى أن ياء الإضافة بمنزلة التنوين، فتتحول ياء الإضافة – وهذا جائز –

مع النداء إلى كسرة، فنقول «يا قوم»، وسبب الحذف هنا كثرة استعمالهم للنداء في كلامهم «اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوين في المفرد، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين.. وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء.. وقال جل ثناؤه:

﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ (٣٩) - (٤٠)

ولكن لنا تعليق على كلام سيبويه، حيث إن ياء الإضافة من حيث المعنى تختلف عن التنوين، فياء الإضافة تدل على نسبة الشيء إلى صاحبه، كما أن ياء الإضافة في النداء لم تحذف، بل حدث تقصير للحركة الطويلة، فتحوّلت إلى حركة قصيرة بالكسرة بسبب كثرة استعمالهم في الكلام، «والفرق بين الحركات الطويلة والقصيرة، فرق في الكمية لا في الكيفية، بمعنى أن وضع اللسان في كليهما واحد، ولكن الزمن يقصر ويطول في كل صوت، فإذا قصر كان الصوت قصيراً، وإذا طال كان الصوت طويلاً»^(٤١). وللدكتور سعد مصلوح تعليق على رأي د. رمضان عبد التواب سبق ذكره.

ويرى سيبويه أن سبب حذف التنوين من اسم لا النافية للجنس هو كثرة استعمالهم له في الكلام، ولأجل التخفيف في النطق حذف التنوين، ولا يقبل كلام النحاة من أن اسم لا تتركب معها، يقول سيبويه: «وإذا ترك التنوين، فليس الاسم مع «لا» بمنزلة «خمسة عشر».. ولكنه أجراه مجرى ما ذكرت لك في النداء؛ لأنه موضع حذف وتخفيف، كما أن النداء كذلك»^(٤٢).

ويذكر سيبويه أن هناك موضعاً يُحذف فيه التنوين من الاسم لغير الإضافة، ولا دخول الألف واللام، ولا ما لا ينصرف، وهذا الموضع هو كل اسم وصف بكلمة «ابن»، ثم أضيف إلى اسم أو لقب أو كنية، نحو «محمد بن عبد الله»، ويعلل أن سبب الحذف كثرة استعمالهم في الكلام، وكذلك التقاء الساكنين، «كل اسم غالب وصف بابن، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أمّ. وذلك قولك: هذا زيد بن عمرو. وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو لأنه كثر في كلامهم؛ لأن التنوين

حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان»^(٤٣) ويرفض الدكتور رمضان عبد التواب الأسباب التي ذكرها سيبويه في حذف التنوين من العلم الموصوف بابن، فيقول: «وليس حذف التنوين من العلم الموصوف بابن هنا، بسبب التقاء الساكنين، كما يدعى بعض النحاة؛ بدليل حذفه من: هند بنت عاصم، على لغة من صرف هنداً، وإن لم يلتق هنا ساكنان»^(٤٤).

ولكن كلمة «ابن» إذا وقعت بين علمين، وقُصد بها البديل أو التوكيد والتكرير فإن التنوين لا يحذف من العلم السابق على «ابن»، يقول سيبويه: «وتقول: مررت بزيد ابن عمرو، إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً، كأجمعين»^(٤٥) ومما سبق ذكره نجد أننا أمام حالتين متشابهتين ومختلفتين في آن واحد، فالحالة الثانية وهي إعراب «ابن» بدلاً أو تكريراً لم يحذف فيها التنوين، على حين في الحالة الأولى وهي إعراب «ابن» صفة، حُذف منها التنوين، فهل هناك تناقض بينهما؟ ويبدو أن الحالة التي لم يحذف فيها التنوين تدل على أن الظاهرة لم يكتب لها الاطراد، وأنها أقدم من الحالة التي حذف فيها التنوين، فالحذف مرحلة لاحقة لوجود التنوين، ومرتبطة بالناحية الصوتية في الكلام، أو أن كلاً منهما تعبر عن لهجة. وأما التشابه فنراه في أن اللفظ واحد، لكن تارة يحذف التنوين وتارة أخرى لا يحذف.

ويؤكد ابن جني فكرة حذف التنوين طلباً للخفة، فقد ورد أن المبرد سمع عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ «ولا الليلُ سابقُ النهار»^(٤٦) فقال المبرد: ما تريد؟ قال: أردتُ سابقُ النهار، فقليل له: فهلا قلته. قال: لو قلته لكان أوزن. ويعلق ابن جني قائلاً: ألا تراه إنَّما طلب الخِفَّة يدل عليه قوله لكان أوزن؛ أي أثقل في النفس^(٤٧). وأما تنوين جمع المؤنث السالم بالكسر، فيرى بعض اللغويين المحدثين أن الأصل فيه النصب بالفتحة، وأن الكسرة فيه بدل من الفتحة، حيث

حدث فيه مخالفة صوتية، بدليل أن أبا خيرة الأعرابي قال: «استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ»^(٤٨)، وتتضح المخالفة الصوتية هنا في العربية الفصحى أن وجود حركتي الفتح متتابعتين، فتنحول الفتحة إلى كسرة، يقول هنري فليش «إن نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، ليفسر كذلك بهذا القانون، أي أن الأصل هو نصب هذا الجمع بالفتحة»^(٤٩).

على حين يرى النحاة القدامى أن التنوين في جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، فنون التنوين مقابلة لنون جمع المذكر السالم، وقد قال علي بن عيسى الربيعي عن تنوين المقابلة هو فيه للصرف ويرده بثبوته مع التسمية به كعرفات، وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف^(٥٠).

ومن المعروف أن نون التنوين ساكنة وهي نون تنطق ولا تكتب، ولكن هذه النون تتحرك بالفتح أو بالكسر إذا وليها كلمة مبدوءة بهمزة، بعد نقل حركة الهمزة إليها، وهذا نراه في قراءة ورش في قوله تعالى ﴿وَلَكُفٍ فِي الْأَرْضِ مُمْسَقَرٌ وَمَتَمٌ إِلَى حِينٍ﴾^(٥١) فقرأ ورش ﴿وَمَتَاعُنِ لَيَّ حِينٍ﴾^(٥٢) وهذه القراءة في الوصل والوقف. وأيضاً في قوله عز وجل ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٥٣) نقل ورش حركة الهمزة في «أليم» إلى الباء المنونة بعد حذف الهمزة، فصارت «عذابُن لِيمٌ»^(٥٤) ويبدو أن هذه القراءة مرآة للهِجَة عربية كانت تنقل حركة الهمزة بعد حذفها - بسبب الثقل - إلى نون التنوين، وهنا نلاحظ أمرين: الأول: حذف الهمزة الواقعة في أول الكلمة إذا سبقها كلمة منونة، والثاني: تحريك نون التنوين بعد نقل حركة الهمزة إليها، ومن الجدير بالذكر هنا أن تحريك الساكن لم يكن لالتقاء الساكنين، ولكن للحفاظ على أثر الهمزة المحذوفة وهو حركتها، كما أن الأمر مرتبط بتنوين يليه كلمة مبدوءة بهمزة طلباً للتخفيف والسهولة في النطق عند أصحاب هذه اللهجة.

والآن ننتقل إلى وظيفة التنوين، وطبيعة العلاقة بين الناحية الصوتية للتنوين والجانب الدلالي، فاللغة أصوات تعبر عن معنى، ومن فوائد التنوين التي ذكرها

النحاة القدامى تمكين الاسم من الاسمية، وأنه علامة تنكير الاسم، والمقابلة في جمع المؤنث السالم، والعوض عن محذوف سواء أكان المحذوف حرفاً أم كلمة أم جملة، والمناسبة بين الفواصل، ولاستقامة الوزن الشعري في حالة الضرورة عندما يصرفون الممنوع، وكذلك التغني به في الشعر والترنم والتطريب، لأن الشعر يُنشد، وغير ذلك .

ولأبي القاسم السهيلي رأي في فائدة التنوين في الاسم يختلف فيه عمّن سبقوه من النحاة «فإن قيل: ما الحكمة في إلحاق هذه النون الأسماء، وسقوطها في الوقف، وإبدالها ألفاً في حال النصب، وغير ذلك من أحوالها؟ فالجواب: أن أكثر مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب إلا أشياء أغفلوا منها مسائل كثيرة من باب ما لا ينصرف، وتُتَفَّ في أبواب أُخَر، لعلنا - إن شاء الله تعالى - أن نكشف عنها، ونشفي منها، ونقدّم لها ها هنا أصلاً، فنقول: التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله ممّا بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضاف احتاجت إلى التنوين، تنبيهاً على أنها غير مضافة».^(٥٥)

وواضح أن السهيلي يرى أن وظيفة التنوين في الاسم التفرقة بين المنفصل والمتصل، فهو علامة لانفصال الاسم المنون عمّا يليه، ويرفض كلام من سبقوه من النحاة، فيقول: «وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن، كما ظنه قوم».^(٥٦)

كما أن التنوين يمنع الإدغام عند جميع أصحاب القراءات القرآنية نحو: «ساربٌ بالنهار»^(٥٧)، رغم أن كلمة «سارب» تنتهي بصوت الباء، وتليها كلمة «بالنهار» مبدوءة بصوت الباء^(٥٨)، وهذا يعضد ما ذهب إليه السهيلي عندما رأى أن دخول التنوين علامة لانفصال الاسم المنون عمّا بعده. ويمكن أن نعدّ كلام السهيلي إشارة إلى نوع من أنواع الفونولوجي عند اللغويين المحدثين، ألا وهو

المفصل juncture عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما، وبداية آخر.^(٥٩)

ومن ثم نجد ثمة علاقة واضحة بين الجانب الصوتي الذي يقوم به التنوين في نهاية الاسم، والدور الدلالي الذي يفهمه السامع، حيث إن التنوين يفهم منه انتهاء كلمة ما، وعدم إضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها، وإذا كانت من المشتقات فإنها تعمل فيما بعدها، فيقوم المشتق بدور الفعل فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

ونشير إلى أن للتنوين علاقة بالمقاطع الصوتية، وكذلك النبر، واتفاء لتكرار كلام من سبقونا.^(٦٠) وأشير إلى أن النبر الأساسي في الكلام مرتبط بالمقاطع الصوتية من حيث نوعه وموقعه في الكلمة، فقد يقع النبر على المقطع الأخير أو ما قبله، ومثال وقوعه على المقطع الأخير المنتهي بالتنوين كلمة «مستثمر» فإذا حُذِفَ التنوين وسُكِنَ آخر الكلمة فصارت «مُسْتَثْمِر» فإن النبر يقع على المقطع قبل الأخير، ومن ثم فللتنوين دور في النبر والمقاطع الصوتية. كما يقع النبر على المقطع الأخير أيضاً: مُسْ / تَثْ / مِرْ / CVC، وقبل السكون: مُسْ / تَثْ / مْ / رُنْ = CVC

وللتنوين على المستوى الصوتي علاقة وشيجة بالتنغيم، وهو «ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام، وربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام».^(٦١) ولا شك أن ثمة علاقة بين النبر والتنغيم، ومعظم النبر في العربية يقع في أواخر الكلمات.

والتنوين في اللغة العربية له دلالة صوتية في الكلام «ولأن تراثنا العربي وصلنا مكتوباً، ففقدنا بذلك عنصر المقام الاجتماعي، ولذلك أصبح لزاماً على الكاتب قبل إيراد أي نص أدبي أن يعيد تكوين هذا المقام بوصف الأحداث ... والتنغيم في الفصحى غير مسجل ولا مدروس».^(٦٢) وهكذا نجد أن التنوين ذو

صلة بالمقاطع الصوتية، والمفصل، والنبر، والتنغيم، إذن يقوم بدور صوتي ودلالي معاً، لأن اللغة أصوات تعبر عن غرض المتكلم بها، ولكن اللغويين المحدثين رأوا أن وظيفة التنغيم والنبر تظهر بشكل واضح وكبير على مستوى الجملة أكثر من مستوى الكلمة، كما أن التنغيم يقوم بوظيفة انفعالية في الكلام، والنبر والتنغيم ينطلق من الكلمة إلى الجملة فيعطى دلالات جديدة للكلام. «أمّا اللغات التنغيمية؛ ومن أمثلتها الإنجليزية والروسية والعربية، فيعمل فيها التنغيم على مستوى العبارة والجملة، وليس على مستوى الكلمة .. ويتصل بهذا الأمر وظيفة ثانية يقوم بها التنغيم يمكن أن تسمى الوظيفة الانفعالية emotional function وقديماً صنف أسلافنا الاستفهام إلى إنكاري وتوبيخي وتقرييري وغير ذلك من أنواع الاستفهام . والذي لا شك فيه أن التنغيم يقوم بدور مهم في التمييز بين هذه الأنواع جميعاً».^(٦٣)

الفصل الثاني

التنوين والبنية

بادئ ذي بدء يمكن أن نقول: إنَّ النياابة بين التنوين في آخر الاسم ولام التعريف في أوله من مظاهر أثر السياق اللغوي وسياق الحال في اللغة العربية الفصحى، وأمّا مسألة التحديد والتعميم والشيوع فمردها ومقياسها في اللغة العربية إلى السياق، فهو الميزان الذي يوضح لنا التعريف والتنكير في النصّ اللغوي.

ونون التنوين في المفرد تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطأً، وفي المثنى وجمع المذكر السالم تنطق وتكتب، كما أن نون التنوين في جمع المؤنث السالم عوض عن نون جمع المذكر، «وأنا أرى أن هذه النون الساكنة التي لحقت آخر الاسم لفظاً لا خطأً، كان من حقها أن تثبت في الخط أيضاً كما تثبت في اللفظ، وهذا طبيعي مقبول يتمشى مع الدعوات الكثيرة إلى تيسير الكتابة العربية. ولقد لحقت هذه النون جمع المذكر السالم والمثنى وتثبت في الكتابة، والنون في هذين لا تختلف عن أي من النونين اللتين تلحقان الاسم، ومن أجل هذا قالوا: إن التنوين في «مسلمات» يقابل النون في «مسلمون»، ونقول: إن النون في جمع المذكر السالم عوض من الحركة والتنوين في الاسم المفرد».^(٦٤) ويبدو أن عدم كتابة نون التنوين في آخر الكلمة في العربية الفصحى مرتبط بفكرة أبي الأسود الدؤلي لنقط الإعراب حيث كانت علامات فوقية أو تحتية فلم يضع لها رموزاً مستقلة منفصلة.

ونتيجة الخلط في السماع بين نون التنوين ونون الكلمة الأصلية، ظنَّ السامع أن نون التنوين هي نون أصلية في مبنى الكلمة؛ بل إن الدكتور إبراهيم السامرائي يذهب إلى أن التنوين غير كثير من الأدوات، فكلما «ما» أصبحت

بسبب التنوين «مَنْ»، وكذلك كلمة «لا» صارت «لن» إن التنوين ربما توهم فيه فظنوه نوناً كما في كلمة «تضامن»، إذ الأصل فيها «تضام» بالتنوين من الضم الذي يفيد الجمع. وعلى هذا الأساس نستطيع فهم «صلدم» ... وقد أضيف التنوين إلى طائفة من الأدوات لفظاً لا خطأً، فأضاف إليها معاني جديدة أو قل اختصاصات جديدة، ومنها «ما» الموصولة التي أصبحت «مَنْ» وقيدت بالعاقل. ومن هذه الأدوات «إذا» التي أفادها التنوين شيئاً آخر، فصارت «إذاً» أو «إذن». ومن الأدوات «لا» التي أصبحت مع النون «لن»، وقيدت بمعنى خاص، وهو كونها لنفي المستقبل.^(٦٥) ومن ثمَّ فالتنوين والتمييز من أسباب نشأة الفعل الرباعي والخماسي في العربية مثل «تضامن» و«صلدم». كما أنه أضاف دلالات جديدة للأدوات مثل «لن» و«إذاً» فضلاً عن أن من مظاهر دلالة التنوين التخصيص الدلالي.

ونأتي الآن إلى تقسيم القدامى للتنوين، فقسمه ابن جني إلى قسمين:

١ - الساكن: نحو «زَيْدُنْ - زَيْدَنُ - زَيْدِنْ».

٢ - المتحرك: وذلك في موضعين:

(أ) عند التقاء الساكنين، نحو: هذا زَيْدُنِ العاقل.

(ب) أن تلقى عليه حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف، نحو «هذا زَيْدُنْ بوك»،

و«شاهدتُ زَيْدَنَ باك»، و«مررتُ بِزَيْدِنِ بك»^(٦٦).

ومما سبق نلاحظ أن ابن جني عني بالجانب الصوتي للتنوين، وأدرك أن التنوين عبارة عن نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم، فإذا وليها متحرك بقيت على سكونها، وإذا وليها ساكن تحركت بالكسر، فاللغة تكره التقاء الساكنين، ثمَّ أضاف أن نون التنوين إذا وليها اسم مبدوء بهمزة، فإن الهمزة تحذف لثقلها في النطق، ثمَّ تلقى حركة الهمزة على النون الساكنة، فتصبح متحركة بالفتح،

وحذف الهمزة شائع في الفصحى مع إلقاء حركتها على ما قبلها، مثل كلمة «الخب» فتصير «الخب»، ومن ثم فقد حدثت مرحلتان: الأولى: حذف الهمزة، والثانية تحريك نون التنوين الساكنة بالفتح، وكلّ هذا لميل اللغة إلى السهولة والتيسير في النطق.

ويقسم الزمخشري التنوين إلى خمسة أنواع «الدال على المكانة، في نحو: زيدٌ ورجلٌ، والفاصل بين المعرفة والنكرة، في نحو: صه ومه وإيه، والعوض من المضاف إليه في: إذٍ وحينئذٍ، ومررت بكلّ قائماً». والتنوين الغالي في نحو قول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

ولا يلحق إلا القافية المقيدة»^(٦٧) وتلك أربعة أنواع فقط، ولعلّ النوع الخامس سقط من المخطوط أو الناسخ أو الطباعة. وقد ذكر ابن يعيش شارح المفصل أن أنواع التنوين خمسة، وهو العدد نفسه الذي ذكره الزمخشري يضاف إليه تنوين المقابلة:

- ١ - أن يأتي للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو الدال على المكانة.
 - ٢ - أن يكون دالاً على النكرة، ولا يكون في معرفة البتة.
 - ٣ - تنوين العوض.
 - ٤ - تنوين الترتم: وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقافية فقط.
 - ٥ - تنوين المقابلة: ويكون في جماعة المؤنث معادلاً للنون في المذكر^(٦٨).
- وأما الرضي فيقول: «وأنا لا أرى مانعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فربّ حرف يفيد فائدتين، كالألف والواو في «مسلمان» و«مسلمون»، فنقول: التنوين في «رجل» يفيد التمكن والتنكير»^(٦٩).
- وأما النحاة العرب المحدثون فقد تباينت آراؤهم في تقسيمهم لأنواع التنوين، بيد أنهم يحذفون تنوين الترتم والتنوين الغالي، فالدكتور عباس حسن يحصر

أنواع التنوين في أربعة أنواع: تنوين الأَمْكِئِيَّة، وتنوين التَّنْكِير، وتنوين العَوَض، وتنوين المَقَابِلَة. (٧٠)

ويرفض من المحدثين الدكتور عبد الرحمن أيوب تنوين العوض، فيرى أنه افتراض من النحاة لا ضرورة له؛ فيقول «إن التنوين يأتي عندهم عند عدم وجود جملة تالية للكلمة «حينئذ» و «بعدئذ» وسواهما، أو عند عدم وجود اسم مضاف إليه بعد «كل» و «بعض». (٧١)

كما يرفض الدكتور أيوب أيضاً تنوين المَقَابِلَة، ويرى أنه بسبب أثر المنطق في عقول النحاة، فخرجوا عن طبيعة اللغة، «أمّا تنوين المَقَابِلَة فنرى أنه افتراض من النحاة، لا مبرر له إلا التفكير المنطقي الذي يقضي بأن يحتفظ جميع الأفراد المتشابهة بخواص أفرادها، فلم يكن من المستساغ لديهم أن يكون جمع ما لا ينصرف منصرفاً، فافتراضوا أن التنوين في جمع المؤنث السالم غير التنوين في الأسماء المنصرفة، ولكي يبعدوا هذا التناقض الظاهر لجؤوا إلى سلسلة من المقابلات...». (٧٢)

ومن هنا فالدكتور أيوب يُقرّ نوعين فقط من أنواع التنوين، وهما تنوين التمكين، وتنوين التَّنْكِير، ويرفض تنوين العوض وتنوين المَقَابِلَة، وإذا قارنا بين رأي الدكتور أيوب والسهيلي نجد أن السهيلي يرفض كل هذه التقسيمات للتنوين عند النحاة، ويرى أن للتنوين فائدة غير ما ذكروا، فيقول: «التنوين علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن، كما ظنه قوم». (٧٣)

ولأن اللغة السامية الأم ليس فيها أداة للتعريف محددة، فالأصل التَّنْكِير، ثمّ ظهر بعد ذلك التعريف، ولا يوجد أماناً موروث لغوي عن العربية قبل الإسلام سوى الأدب الجاهلي فقط، ولا شك أن العربية أقدم من ذلك، فكل هذا يعدّ سبباً في الخلط في التنوين، فوجوده في الأعلام التي هي من المعارف يمثل إشكالية

شائكة، وهنا نطرح سؤالاً هل العلم غير محدد؟ وهل مسألة التعريف والتنكير نسبية؟ ويذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن التنوين في الأعلام لتنكيرها كذلك، أنه إذا تحدد تعريف العلم تحديداً قاطعاً بالنداء، منع التنوين، كقولنا مثلاً: «يا محمد» و «يا علي»^(٧٤).

وإنني أميل إلى ما ذهب إليه ابن جنّي في تقسيمه للتنوين إلى ساكن ومتحرك، وأراني مقتنعاً برأي السهيلي في دلالة التنوين، بيد أنني أرى أن التنوين أحياناً من خلال السياق يدل على التنكير، أو التعريف، فلا يمكن إغفال مسألة التعريف والتنكير في وظيفة التنوين، وأثره الصوتي والصرفي، فهو مختص بالاسم من دون الفعل.

وننتقل الآن إلى موقف الدراسات السامية المقارنة من التنوين في العربية الفصحى، وعلاقة التنوين بالتعريف والتنكير، ثمّ موقف اللغويين المحدثين من آراء القدامى في التنوين.

يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن القدامى تشابه عليهم التنوين، وابتعدوا عن الدقة في التفرقة بين التعريف والتنكير، معتمداً في رأيه على الدراسة المقارنة باللغات السامية، فيقول: «وأرى أن النحويين واللغويين القدامى لم يفلحوا في التفرقة بين المعرفة والنكرة، فقد أطلقوا هذه الفروق ولم يستطيعوا أن يتبينوها بدقة تامة. . والذي أريد من هذا أن التعريف باللام، وأن التنكير بالتنوين شيء واحد، والذي يعين في إثبات صحة هذه الدعوى ما نجده في اللغة الأكادية العتيقة كنصوص «حمورابي» من (التميم) الذي يقابل التنوين، والتميم في تلك النصوص لا يقيد الكلمة بالتنكير، فهو يدخل على الألفاظ عموماً، لا فرق بين معرفة ونكرة، كما أنه لا يوجد أداة للتعريف. . ومكان أداة التعريف هو آخر الاسم في كثير من اللغات السامية. . ونستطيع أن نخلص إلى القول إن التنوين أو التميم - وهي أداة صوتية في آخر الكلمة - ربّما قصد بها التنبيه والإشارة، ثمّ فقدت مكانها، فصارت «أل» في أول الكلمات للتعريف»^(٧٥).

وفي ظنّي أن أداة التعريف «أل» وأداة التنكير «التنوين» هما من أدوات الربط الدلالي في الكلام، فلام التعريف تشير إلى ما سبق ذكره أحياناً، وأطلق عليها القدامى لام العهد، ففي تلك الحالة تخلع «أل» دلالة التعريف وتلبس دلالة الربط والإحالة إلى ما سبق، وكذلك دلالة التنوين في آخر الكلمة تشير إلى ما يلي ذكره وتربطه بالسابق عليها، وهنا يحدث لها أيضاً خلّع الأدلة فهي ترتدي دلالة إضافية...، وهي الربط والإحالة، «والإحالة أو المرجعية نوع من ظاهرة الربط في اللغة. وتتجه اتجاهين: أحدهما إلى ما سبق ذكره، والثاني إلى ما يلي، فأمّا ما سبق ذكره فإن الإحالة إليه تتم بضمير الإشارة «ذا». . الإحالة إلى ما يلي ذكره بالاسم الموصول والإشارة ونحوهما. .» (٧٦)

ومن ثمّ فالأداة لها وظيفة صوتية و صرفية ودلالية في آن واحد، فقد تفيد لام التعريف الدلالة إلى شيء قديم مذكور سابقاً، وقد يفيد التنوين الدلالة إلى أمر جديد غير مذكور من قبل، يقول بوجراند: «ولاستعمال الأدوات دلالة في هذا المجال كما يفهم من المصطلحين: «أداة التعريف» و «أداة التنكير». فمما ينسب إلى أداة التعريف أنها تتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره، كما ينسب إلى أداة التنكير أنها تسبق ما لم يذكر من قبل. . إن التفريق التقليدي الذي يقول بالتقابل بين فكرتي الجديد = نكرة، والمذكور سابقاً = معرفة. وأوائل النصوص مواضع محتملة لأدوات التنكير». (٧٧)

وعندما وضع النحاة القدامى قواعد اللغة العربية الفصحى استنبطوا مسألة التعريف والتنكير من النصوص اللغوية، وجعلوا الشيوخ والتحديد معياراً للحكم على الاسم، وعندما صادفهم أمر يخالف قياسه تأوّلوه، ويرى الدكتور محمود نحلة أن من يتتبع مصنّفات القدامى «يستنبط محاور ثلاثة، يقوم عليها المعيار الدلالي في الحكم على الكلمة بالتنكير أو التعريف، أولها: الشيوخ / التعيين، وثانيها: علم المخاطب / المتكلم، وثالثها: الإشارة إلى خارج». (٧٨) وهنا نجد أن

الدكتور نحلة أضاف محورين اثنين إلى المحور الأول الذي ذكره القدامى، فالعلاقة بين المتكلم والسامع أساسية في تحديد دور التنوين في الكلام، فقد يدل التنوين أثناء الحوار بالاعتماد على شيء في العالم الخارجي على التعريف، ولا يجد السامع تعميماً في التنوين، ويمكن القول إن هذه المحاور تدخل في إطار نظرية السياق، ولو جعلناه معياراً في مسألة التنوين لكفانا كثيراً من التأويلات التي ذكرها النحاة. وهنا نشير إلى أن ثمة لغات ليس بها أداة للتعريف مثل التركية، كما أن اليونانية القديمة تخلو من أداة للتنكير، ومعروف أن اللاتينية والروسية ليس فيهما أداة للتعريف والتنكير، ومعرفة هذا الأمر من خلال السياق^(٧٩).

ويذهب الدكتور حماسة عبد اللطيف إلى أن العنصر الدلالي يتحكم في العنصر الصوتي، فقد تكون الكلمة معرفة بأل أو بالإضافة لكنها تدل على التنكير، وهذا الأمر أطلق عليه القدامى الإضافة اللفظية، وتتمركز في المشتقات المضافة، «قد يكون في بعض الأسماء علامة التعريف ووسيلته، كأن تدخل عليه «أل» أو يكون مضافاً إلى معرفة، ولكنه مع ذلك يحكم عليه من حيث دلالته بأنه نكرة، ويترتب على ذلك أن يعامل معاملة النكرة في الجملة. وهنا يتحكم العنصر الدلالي في العنصر الصوتي المنطوق ويفرض نفسه عليه»^(٨٠).

وقد فطن بعض اللغويين القدامى إلى أن كل اسم مبدوء بـ «أل» لا يدل على التعريف دائماً، لأن لام التعريف لها دلالات أخرى غير إفادة التعريف، كما أن التعريف حادث، فالاسم في الأصل نكرة، ثم تدخل عليه أداة تفيد تعريفه، إذن قد تكون الكلمة مبدوءة بلام التعريف وتدل على التنكير، وقد قسم ابن هشام «أل» إلى ثلاثة أوجه «أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين. والثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عَهْدِيَّة، وجنسية. والثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة»^(٨١).

وقد أدرك سيبويه بحسه اللغوي الفذ أن لام التعريف لا تفيد أحياناً ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع، قولهم: «عشرون درهماً» إنما أرادوا «عشرين من الدراهم»، فاختصروا واستخفوا، ولم يكن دخول الألف واللام يُغيّر العشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يُحتج إليه». (٨٢)

واللغويون المحدثون يطرحون سؤالاً متعلقاً بالشيوع والتحديد في التعريف والتنكير، فهل لام التعريف في كلمة «الشمس» تفيد تعريفاً؟ وهل التنوين في آخر «شمس» يفيد تنكيراً؟ وهل هناك تطابق بين النص والواقع الخارجي؟ يقول بوجراند: «لا يحس أحد بالصعوبة في إدراك التعريف بالنسبة إلى «الشمس» و«القمر» ولكن هذين غير متفردين في الواقع، كما تشهد اكتشافات الفلكيين.. ويمكن لما تقرر من العناصر بحكم العرف أن تعاد صياغة سياق موقفه ليصبح غير متفرد ما دام عالم النص لا يرتبط بتطابق مع العالم الخارجي المتعارف عليه». (٨٣)

وإذا كان القدامى يرون أن التنوين علامة على التنكير، فماذا نفعل في كلمة «رجل» إذا سُبقت بأداة نداء وصارت «يا رجلاً»، فكيف نفسر هذا الأمر؟ إن المنادى لا توجد في أوله أو آخره أداة تعريف، فمن أين اكتسب التعريف؟ أداة النداء «يا» تدل على التعريف؟ ويبدو أن التعريف يتضح من خلال السياق، فهناك متكلم وسماع، وعالم خارجي محيط بهما، إذن الأداة هنا متضمنة في معنى الكلام، فهي غير ظاهرة لفظياً، بل تُفهم من المعنى، ومن ثم فالقصد والخطاب في الكلام من علامات التعريف في اللغة بغض النظر عن الأداة التي حددها النحاة، يقول شارح المفصل في صنعة الإعراب «رجل نكرة في الأصل، وإنما صار معرفة في النداء، وذلك أنك لما قصدت قصده، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره». (٨٤)

ويتفق الدكتور حماسة عبد اللطيف مع ابن يعيش في علّة القصد والخطاب،

فيقول: «وهكذا نجد أن عنصر الدلالة يتحكم في مسألة التعريف والتنكير دون النظر إلى الصيغة التي يكون عليها الاسم، سواء أكان على صورة المعرفة أم على صورة النكرة، كما يكون في المنادى المعروف بالنكرة المقصودة، مثل «يا رجل» لرجل معين، وهو يصير معرفة بسبب القصد وإقبال المتكلم عليه».^(٨٥)

ولا شك في أن ولوج الباحثين المحدثين في مسألة الدلالة والسياق لتحديد المعرفة من النكرة يرجع إلى عدم وضوح الرؤية لدى القدامى في هذه القضية، وهذا الغموض يمكن أن يكون سببه الأساسي تزامن مرحلتين أو أكثر من مراحل تغيير اللغة، ويمكن أن نتصور أن التنوين مرّ بالمراحل الآتية:

أولاً: في اللغة السامية الأم لم يكن هناك في أول الأمر استعمال لأداة معينة للدلالة على تعريف أو تنكير.

وثانياً: ظهور عدد من الأدوات والرموز الدالة على التعريف والتنكير، نحو التميميم الذي تحوّل - كما يرى اللغويون المحدثون - إلى التنوين، والهاء في أول الكلمة، وكذلك لام التعريف التي تقلب في لهجة حمير إلى ميم، ويطلق على هذه الظاهرة اللهجية «الطُمطمانية»؛ وهي التعريف بالميم بدلاً من اللام، وبها ورد الحديث الشريف «ليس من أمير أمصيام في أمسفر»^(٨٦) يريد: ليس من البر الصيام في السفر، وكذلك الفتحة الطويلة في أواخر الكلمة في السريانية ...

وثالثاً: عندما بدأت كل لغة تستقل بذاتها احتفظت العربية الفصحى بلام التعريف في أول الكلمة، والتنوين في آخر الكلمة، ويبدو أنهما كانا يدلان على التعريف والتنكير بالإنابة في فترة زمنية ما، ثم حدث تخصيص دلالي، فدلّت اللام على التعريف غالباً، ودلت نون التنوين على التنكير غالباً، مع إمكان التبادل للدور الدلالي فيما بينهما، حيث إن هناك نصوصاً تشير إلى دلالة التنوين على التعريف.

ورابعاً: بسبب ثقل التنوين بدأت اللغة العربية تتخلص منه، ميلاً إلى السهولة

والتيسير في النطق، ولكن نزول القرآن بالعربية الفصحى حفظ لنا هذه الظاهرة في تلك المرحلة، وبقيت لنا ظواهر ما لا ينصرف، واسم لا النافية للجنس، والنداء، وغيرها.

ولأن لغتنا تفتقد إلى كثير من نصوصها، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء قوله^(٨٧): «ما وصلكم من كلام العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم غزير»، كما أن تاريخ العربية الفصحى لا يتجاوز قبل الإسلام مئة وخمسين سنة، وما قبل ذلك لا نعرف عنه شيئاً، كل هذا أدّى إلى حالة الغموض في مسألة دور التنوين في العربية الفصحى، وقد اجتهد الباحثون في وضع معايير جديدة لفض بعض مغاليق هذه المسألة. يقول بوجراند: «أمّا التنكير فيعد من خصائص العناصر التي ليست لها مساحة معلومية نشطة».^(٨٨)

وجلي أمامنا أن «بوجراند» يضع مقياساً لمسألة التعريف والتنكير، فيرى أن للتنكير خصائص دلالية، من أبرزها عدم وجود وضوح معرفي في ذهن المتلقي، ومن قبله المتكلم، فالنشاط المعرفي بين المتحاورين معيار للتعريف والتنكير، ومن ثمّ فهل التنوين في آخر الاسم ليس له مساحة معلومية نشطة؟ إن هذا الكلام يجعلنا بحاجة إلى إعادة استقراء تراثنا اللغوي لاستنباط النشاط المعرفي في دلالة الكلمة، والعلاقة بين الصوت ونشاطه الدلالي في ذهن المتكلم والسامع معاً، فكلام بوجراند نراه قريباً من رأي الدكتور حماسة ومن قبله ابن يعيش، ومن ثمّ نطرح هذه الآراء أمام قول الشاعر الجاهلي النابغة:^(٨٩)

فبتُ كَأَنِّي ساورتني ضئيلة من الرُّقش في أنيابها السُّمُّ ناعٍ

ومن اللغويين المحدثين من يرفض تقييد التنوين بالدلالة على التنكير، لأن القاعدة غير مطردة، حيث نجد الأعلام منونة، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: «ولو كان التنوين مقيداً بالتنكير لكان من العسير علينا فهم الأعلام التي تقبل هذا التنوين، وهذه الطائفة من الأعلام هي أكثر الأعلام في العربية، ومكان أداة التعريف هو آخر الاسم في كثير من اللغات السامية...»^(٩٠)

ونجد شاعراً في صدر الإسلام وهو حسّان بن ثابت ممن ظهرُوا قبل تقعيد النحو والصرف، استخدم في شعره التنوين للدلالة على التعريف في ذهن السامع، حيث استعمل اسم كان مؤخراً منوناً بالرفع فقال:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسْلٌ وَمَاءٌ^(٩١)

وأما علاقة «رُبَّ» بالتنوين عند القدامى، فهم متفقون على اختصاصها بالاسم النكرة بعدها، وهذا الاسم يكون منوناً مجروراً، بل إنهم أطلقوا على الواو في قول امرئ القيس: «وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله.» «مُسَمًّى واو رُبَّ»، فهي بمعناها، وتعمل عملها في جرِّ ما بعدها، وإذا صادف القدامى وقوع اسم معرفة بعد «رُبَّ» عدّوه نكرة، والأمثلة في ذلك كثيرة، يقول شيخ النحاة: ويقوي أن «مَنْ» نكرة، قول عمرو بن قميئة:

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنُ

و«رُبَّ» لا يكون ما بعدها إلا نكرة». (٩٢)

ومن خلال الشواهد الشعرية والنثرية نجد اضطراب القدامى في مسألة «رُبَّ» فأحياناً يأتي بعدها النكرة، وأحياناً يأتي بعدها معرفة، ويؤولونه بالنكرة، يقول أبو محجّن الثقفي: (٩٣)

يَا رُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بِيضَاءٌ قَدْ مَنَعَتْهَا بِطَلَقٍ

ويقول جرير: (٩٤)

يَا رُبَّ غَابِطْنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

ويعلّق سيبويه على هذين البيتين فيقول: «فَرُبَّ» لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك يدلّك على أن «غابطنا» و«مِثْلَكَ» نكرة». (٩٥)

وإذا جعلنا العنصر الدلالي معياراً للحكم من خلال السياق اللغوي وسياق

الموقف الذي يحدده القصد بين المتكلم والسامع، أمكننا أن نجب أنفسنا هذا التأويل عند القدامى، كما أننا إذا أضفنا إلى ما سبق معيار النشاط المعرفي لـ «رُبَّ» وما بعدها في الكلام، استطعنا أن نذهب إلى أن «رُبَّ» قد يأتي بعدها اسم نكرة أو معرفة، بدون التقيد بدلالة اللام قسراً على التعريف، ودلالة التنوين على التنكير، فهذه المعايير التي ذكرها كل من الدكاترة (محمود نحلة - حماسة عبد اللطيف - دي بوجراند - وإبراهيم السامرائي وغيرهم) تساعد في تحديد وظيفة التنوين في الكلام، ومن قبلهم آراء سيبويه والسَّهيلي وابن جنِّي في التنوين.

وثمة احتمال طرحه في مسألة «رُبَّ» وعلاقتها بالاسم المنون بعدها، فقد يكون ما بعد «رُبَّ» ركاماً لغوياً، حيث كانت تستعمل بشكل نسبي في مرحلة ما فيأتي بعدها الاسم المنون وغير المنون، وفي تلك المرحلة لم تكن تختص بالدخول على الاسم النكرة، ولكنها أيضاً تدخل على الاسم المعرفة، مثل «رُبَّه رجلاً»، و«رُبَّ سعاد»، ثمَّ حدث أن غلب عليها اختصاصها بالدخول على الاسم النكرة المنعوت في أول الكلام، وبقيت الأمثلة المعرفة متزامنة مع النكرة، بل إننا نجد رأياً في «رُبَّ» يقول: «وأجاز الكسائي أن تكون «رُبَّ» اسماً مبتدأ، وأيده في هذا الرأي ابن الطراوة».^(٩٦) وإعراب الكسائي هذا مبني على أن «رُبَّ» اسم عند الكوفيين.

كما أنه يحتمل أن تكون بعض القبائل تخصَّ «رُبَّ» بالدخول على الاسم المنون بالجر، وهناك قبائل أخرى كانت تستعمل «رُبَّ» مقترنة باسم معرفة، وعندما جمع النحاة واللغويون اللغة من البادية وأفواه الأعراب الفصحاء، لم يفتنوا إلى أن هذا الاختلاف سببه اختلاف اللهجات العربية في الاستخدام، ومن ثمَّ أُشكِل على القدامى. فلا يوجد لدينا أطلس لغوي كامل ودقيق لكل قبائل الجزيرة العربية قديماً أو حديثاً، كما أن البحث والتنقيب في حفريات شبه الجزيرة العربية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث، لنحلَّ كثيراً من الأمور الشائكة

الصعبة في تفسيرها. ولا نستطيع أن نحمل القدامى فوق طاقتهم فما وصلوا إليه من نتائج في البحث أمر جليل لا ينكره إلا جاهل أو حاقد، فلكل شيء إذا ما تم نقصان.

وإذا قمنا بدراسات مقارنة باللغات السامية أمكننا فهم قضايا كثيرة وتحليلها في لغتنا الفصحى، ويذهب برجشتراسر إلى «أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية»^(٩٧)، فتذهب الدراسات المقارنة إلى أن التنوين كان في الأصل تمييزاً، وكان يدل على التنكير في الأصل، ثم صار التنوين يدل على التعريف والتنكير، ثم غلب عليه الدلالة على التنكير، «لم تكن اللغات السامية على ما يبدو تستخدم في الأصل رمزاً أو أداة بعينها للتعريف. وقد حافظت الأكادية والحبشية على ذلك الأمر... وفي اللغة العربية الجنوبية توجد النون (ن) وفي الآرامية الألف الممدودة (ا) اللتان توضعان في آخر الاسم المعرف... أما التنكير فله في العربية الشمالية والجنوبية أداة معينة، تلك هي الميم (م) في الجنوبية وقد تحولت هذه الميم إلى نون في العربية الشمالية، فأصبح في الجنوبية التمييز، وفي الشمالية التنوين»^(٩٨).

وتلكم هي الأفكار التي حاولت مناقشتها بحثاً عن حلول لها عند القدامى والمحدثين، فالتنوين من الأمور الشائكة في العربية الفصحى، ويحتاج إلى وضع معايير جديدة للحكم عليه من حيث الوظيفة الصرفية في بنية الكلمة، فهل يفيد تعريفاً أو تنكيراً؟ وموقف القدامى والمحدثين من ذلك، وأثر التنوين في فهم معنى الكلمة وتحليلها ثم معنى الجملة، وعلاقته بالربط والإحالة في نحو الجملة، وهل يمكن أن يكون التنوين وسيلة إجرائية في نحو النص؟ إنَّ للتنوين مهمة صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية في الكلام، وهو من خصائص لغتنا الفصحى، فقمين بنا أن نوليّه اهتماماً كبيراً لنبرز مزايا اللغة الفصحى عن غيرها، وغير خفي أهمية الجانب الصوتي والصرفي في المعنى.

الفصل الثالث

التنوين والتركيب

الدراسة التركيبية في اللغة العربية لها عدة غايات، منها معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلمات، ومعرفة أسرار التركيب اللغوي، والتمايز بين التراكيب، واستكناه أسرارها، وذلك بدراسة العلاقات بين الكلمات داخل الجملة، ثم العلاقة بين الجمل داخل العبارة، ثم العلاقة بين الفقرات داخل النص، وثمة وسائل للترباط بين أجزاء الجملة والنص وأثر ذلك في المعنى، ويطلق عليها الدكتور سعد مصلوح مصطلح السبك والحبك، وهو ما يجعل السياق مترابطاً، وتقوم وسائل الترباط على السياق، يقول عبد القاهر الجرجاني: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه شك: أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك» (٩٩).

وللتنوين علاقة واضحة بكثير من القضايا التركيبية مثل مسوغات الابتداء بالنكرة، والحال وصاحبها، واسم لا النافية للجنس، وما لا ينصرف، والصفة، والمشتقات وغير ذلك. بيد أن النحاة القدامى شغلوا أنفسهم بمسألة التعريف والتنكير، بعد أن وضعوا لها أدوات تدل عليها، ولأن هذه المعايير غير دقيقة، وبعيدة عن غاية النحو التي ذكرتها، فكثرت التأويلات والشذوذ في كتب النحو واللغة.

وفي هذا الفصل أتناول صلة التنوين بالقضايا التركيبية التي أثارت جدلاً بين النحاة، محاولاً طرح بعض الأفكار في هذا الموضوع، بادئاً بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم التوابع والمشتقات، وذلك أملاً في فض بعض مغاليقها.

وقد خرج النحاة القدامى من دراسة الفائدة الدلالية للكلام إذا كان مبدوءاً باسم وصفوه بالنكرة، وعلاقة هذا الاسم بما يليه، ومسألة تعلُّق كل منهما بالآخر، وفك هذا البناء لإعادة بنائه وتركيبه دلاليًّا؛ لكنهم استفرغوا جهدهم في مسألة جواز الابتداء بالنكرة، بعد أن وضعوا قاعدة تقول: يجب أن يكون المبتدأ معرفة، وقالوا: إن التنوين في آخر الاسم علامة على التنكير والتمكين، وأوصل بعضهم مسوغات الابتداء بالنكرة إلى ثلاثين مسوغاً ونيف، وجعلها ابن هشام عشر حالات، وفي رأيي أن العربية الفصحى تقبل الابتداء باسم خالٍ من لام التعريف في أوله، مختومٍ بتنوين في آخره، فليس من المعقول أن تصل حالات الشذوذ عن القاعدة إلى أكثر من ثلاثين حالة، وكما ذكرت من قبل أن سبب ذلك هو معاييرهم للمبتدأ، ومفهومهم للنكرة والمعرفة، ونحاول فيما يلي مناقشة بعض هذه المسوغات عند ابن هشام وغيره من النحاة.

يذكر ابن هشام^(١٠٠) عن مسوغات الابتداء بالنكرة «أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديرًا أو معنى، نحو «ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك». (١٠١) وإذا أنعمنا النظر في هذا المثال نجد أن السياق يقتضي وجود الصفة بعد الموصوف ليصل المعنى المنشود، ولو قيل: «العبدُ خيرٌ» من حيث القاعدة النحوية فالكلام صحيح، ولكن المعنى المقصود غير مستقيم، ومن ثمَّ كان جديرًا بالنحاة أن يدرسوا وظيفة التنوين في آخر كلمة «عبد»، وفائدة اللام المفتوحة فيها، والدلالة الإضافية التي زادت بها الصفة «مؤمن»، فالصفة هنا لم تأتِ للقيام بدور مسوغ الابتداء بالنكرة، ولكن لها غاية أخرى منها تحديد عقيدة العبد، ومنزلته الإيمانية، ثمَّ مقارنة هذا العبد المؤمن بنقيضه المشرك، كما أن كلمة «عبد» لم تذكر قبل «مشرك» وذلك للإيجاز، وللعلم بها من سياق الكلام، فكان يقتضي أن يقول «ولعبد مؤمن خير من عبد مشرك»، ومن فوائد التنوين هنا استقلال كلمة «عبد» وعدم إضافتها إلى ما بعدها، كما قال السهيلي، فالمعنى في هذه الجملة لا يستقيم بدون الصفة، وقد

قيل: إن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى^(١٠٢)، فدراسة ما أسماه القدامى الابتداء بالنكرة ينبغي أن تكون لفهمه وتجليته وكشفه لمعرفة قيمته داخل الجمل.

ويرى ابن هشام في مسوغات الابتداء بالنكرة «أن تكون عاملة: إما رفعاً نحو «قائمُ الزيدان» أو نصباً «أمرٌ بمعروفٍ صدقة» إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جراً «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله»...^(١٠٣)، ويرى الكوفيون أن كلمة «قائم» فعل، لأنها تعمل عمله، فترفع فاعلاً، وتنصب مفعولاً لفظاً أو محلاً، فلسنا بحاجة إلى وضع شرط العمل، كما نلاحظ أن الاسم النكرة متعلق بما بعده أو بما قبله، وهذه ليست مسوغات - في رأيي - بل هي علاقات وقرائن متنوعة تكشف ثراء المعنى النحوي في بناء الجملة العربية، وهذا نلاحظه جلياً في علة وجود التنوين في كلمة «أمر»، فالسياق يتطلب انفصالها عما بعدها، وإعمالها فيما بعدها، وعندما حذف التنوين من كلمة «خمس» أضيفت إلى ما بعدها، وقد قيل إن المضاف إليه يقوم مقام التنوين.^(١٠٤)

ومن هذه المسوغات العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به، نحو «طاعةٌ وقولٌ معروفٌ»^(١٠٥). وإقحام النحاة الفكر المنطقي سبب جوهرى في هذا المسوغ، ولو أنهم أولوا المعنى النحوي اهتمامهم الأساسي لقالوا: إن كلمة «طاعة» مرتبطة بالآية التي قبلها، وهي عبارة «أولى لهم»، فالسياق ليتضح نقول: «أولى لهم طاعة وقول معروف» إذن فإعراب «طاعة» خبر للمبتدأ «أولى»، وأما المعطوف «قول معروف» فيتطلبه السياق اللغوي وسياق الموقف في الآيات، إذ الذين في قلوبهم مرض أولى بهم عند نزول أمر الله بالقتال في سبيله أن يقولوا: طاعة لله، ثم يقولوا قولاً معروفاً، وجعل الله الطاعة هنا مقدمة على القول المعروف لأهميتها في سياق الحال، ونجد ترابطاً بين الآية رقم (٢١) وما قبلها (٢٠)، فلا يمكن هنا إنكار أثر سياق الكلام اللغوي، وسياق الموقف المشارك له على العناصر النحوية من حيث التنكير والتعريف، فلكل سياق

ما يتلاءم معه من عناصر تركيبية، ولا نستطيع أن نغفل أثر التنوين في كلمة «طاعة» التي هي خبر، وأثر الجانب الصوتي لهذا الموقف الإخباري، فالمطلوب أولاً «طاعة» أي تسليم وإذعان لأوامر الله، ففي الكلام دور لتنوين الخبر «طاعة» وليس من المقبول اجتزاء كلمة «طاعة» ثم الحكم عليها بجواز الابتداء بها أم لا، ومُسَوِّغ ذلك، ومن ثمَّ يقوم العنصر الصوتي للتنوين في كلمة «طاعة» بدور دلالي كبير يكشف ويرشد إلى تفسير الجملة بشكل صحيح، فثمة اختيار مقصود للتشكيل الصوتي في كلمة «طاعة»، كما أن تنعيمها يعد قرينة صوتية تكشف دلالتها. ومن ثمَّ ربط الجانب الصوتي بالجانب الصرفي والتركيبي ثمَّ أثر ذلك في جلاء الدلالة.

ويذكر ابن هشام: «أن تكون عامة: إمَّا بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها، نحو «ما رجلٌ في الدار» و «هل رجلٌ في الدار؟» و ﴿أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ﴾^(١٠٦). ولو درسنا الجملة من حيث الإفادة التي أضافتها أداة النفي أو الاستفهام في الكلام لكان خيراً لنا، فإذا قلنا «رجل في الدار» فيفهم السامع أن هناك رجلاً لا امرأة موجوداً في الدار لا في الشارع أو الحديقة، وهذا إخبار عن معلومة، فعند إضافة أداة النفي «ما» فيتحوّل الكلام إلى الضد، وإذا وضعنا أداة الاستفهام الهمزة، تحوّل الكلام إلى السؤال، فهذه الأدوات غيرت الأسلوب من الخبري إلى الإنشائي، لغرض دلالي معين، كما أن للعنصر الصوتي دوراً مهماً، فإن تنعيم ونبر جملة «رجل في الدار» يختلف عن جملة «ما رجل في الدار» وجملة «أرجل في الدار؟»، فكلاهما يعدان من القرائن اللفظية في تحديد دلالة الجملة، وللتنوين دور كبير في التنعيم والنبر في الكلام، فضلاً عن دوره في مسألة «المَفْصِل» أو الفَصْل والانفصال عند السهيلي.

وقد يقوم التنوين في آخر الاسم مقام لام التعريف في أوله، ويؤيد هذا الكلام أن سيبويه وضع مبحثاً في كتابه بعنوان «هذا باب من النكرة يجري مجرى ما

فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، يقول شيخ النحاة سيبويه: «وذلك قولك: سلامٌ عليك ولبيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وويسٌ لك، وويلةٌ لك، وخيرٌ لك... ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾^(١٠٧) يدلك رفعها رَفْعُ ﴿وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ وأما قوله تعالى جَدَّهُ ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾^(١٠٨) و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾^(١٠٩)، فإنه لا ينبغي أن تقول: إنه دعاء ههنا؛ لأنَّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح؛ ولكنَّ العباد إنما كلَّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون».^(١١٠) فالنحاة يرون أن المسوغ هنا مجيء الاسم النكرة بمعنى الدعاء، على حين يرفض سيبويه هذا المبرر، ويصفه بالقبح ثم ذكر أن اللغة الفصحى تقبل ذلك، فאלله يخاطب العرب بكلامهم وفهمهم له، فقد تكون مثل هذه الألفاظ المنونة من بقايا مرحلة كان التنوين فيها يقوم مقام أداة التعريف، وعلى ذلك ورد الاستعمال القرآني. ومن ثمَّ ورد في البحر المحيط في قوله تعالى ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ فِي حَفِيًّا﴾^(١١١) قراءة الجماعة بالرفع، والرفع على الابتداء، وجاز الابتداء بالنكرة».^(١١٢)

ولكنَّ الدكتور تمام حسَّان يذهب بتنكير وتنوين كلمة «ويل» مذهباً أسلوبياً، فيراه من وسائل أسلوب التعميم في اللغة العربية، في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾^(١١٣)، فيقول: «لم يقل الويل لهم، ولو قالها لخفف وقع الويل بما تفيده الألف واللام من تعيين ويل خاص أو جنس لا يتحقق إلا من خلال أفراده، أمّا مع حذفها فإن كلَّ ويل من كلِّ نوع صالح أن يكون مقصوداً للآية، وهذه وظيفة من وظائف التعميم».^(١١٤)

وذكر ابن هشام «أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو «شجرةٌ سجدت» و«بقرةٌ تكلمت»».^(١١٥) وواضح أن هذه الأمثلة مصنوعة، فخوارق العادة من معجزات النبوة، أمّا اللغة فهي ظاهرة اجتماعية تعبر عن أغراض الناس الطبيعية «إن النحو العربي موضوع لتحليل الشاهد والمثال.

والشواهد النحوية أو الجمل المجتزأة أو المصنوعة أحياناً هي موضوع الدراسة فيه؛ بل إنَّ قدرًا لا بأس به من شواهد أخبار آحاد، أو بقايا لهجات عربية قديمة اختلط بعضها ببعض، فأدخلت الضيم على القواعد، ووسعت دائرة الشذوذ والجواز، أو هي مصنوعة صنعاً للتمثيل أو للتدريب»^(١١٦).

ومن المعروف عند النحاة القدامى أن النكرة هي الأصل، ثمَّ يدخل عليها التعريف، يقول سيبويه: «واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكناً، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به. فمن ثمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة»^(١١٧). وليت النحاة عملوا بهذه المقولة الرائعة حقاً، فالتنوين يلحق آخر الاسم المنون، على حين المعرف بأل لا ينون، فإضافة لام التعريف في أول الاسم مرحلة لاحقة للتنوين.

ويرى الدكتور أحمد عفيفي أن مسوغات الابتداء بالنكرة يمكن أن تسمَّى بالعنصر المحايد بين التعريف والتنكير، أي مرحلة متوسطة بينهما، وهذا المحايد إذا قنعنا به في اللغة حلٌّ لنا مشاكل خلافية كثيرة عند النحاة، واللغة تجيز ذلك «وعلى هذا يكون العنصر المحايد بين التعريف والتنكير هو الاسم الذي لا يكون التعريف فيه حتماً، لأن أصله نكرة، ولم يدخل عليه ما يعرفه، بل دخل عليه ما يجعله وسطاً بين التعريف والتنكير من ناحيتين: في المعنى، وفي الوظيفة»^(١١٨).

ولا تزال المشكلة المزمنة في قياس النحو العربي مسألة التعريف والتنكير، والضوابط التي وضعوها لها إذ جعلوا الحال نكرة، وصاحبها معرفة، وعندما صادفهم شيء عكس ما قالوه تأوَّلوه، بغض النظر عن العنصر الدلالي، ودور السياق اللغوي وسياق الحال، فضلاً عن طبيعة اللغة. يقول ابن هشام: «فإن وردت بلفظ المعرفة أوَّلَتْ بنكرة»^(١١٩) ويقول ابن السراج عن شرط النحاة للحال «ولا تكون الحال إلا نكرة»^(١٢٠) وإذا جاء الحال معرفة عدَّوه قبيحاً، يقول سيبويه: «لو قلت ضربته القائم، تريد «قائماً» كان قبيحاً»^(١٢١).

وأما صاحب الحال الذي وضعوا له شرط التعريف، فيقول عن تنكيره ابن يعيش: «وتنكير ذي الحال قبيح، وهو جائز مع قبحه، لو قلت: جاء رجلٌ ضاحكاً، لقبح مع جوازه».^(١٢٢) ولا شك أننا لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، كما قال أبو حيان الأندلسي، حيث ورد في نص حديث شريف مجيء ذي الحال نكرة «وصلّى وراءه رجالٌ قياماً»^(١٢٣) فهذا النص النبوي، وهناك نصوص شعرية ونثرية أخرى ورد فيها مجيء ذي الحال نكرة، فكيف يصفه النحاة بالقبح؟ فمن مصادر استقراء القاعدة النحوية الحديث النبوي والشعر العربي، فالمعنى مستقيم في الكلام، وقد يقوم التنوين في كلمة «رجال» في الحديث مقام أداة التعريف، كما أن صاحب الحال جاء بصيغة الجمع الذي يفيد الكثرة، وهذا الجمع وضح نوع الجنس الذي شارك وهم رجال، فللتنوين هنا وظيفة صوتية في جلاء المعنى، وهي انفصال صاحب الحال عما بعده، كما أن التنوين يشير إلى ما بعده وهو الحال «قياماً» فضلاً عن فائدة الربط في أجزاء الكلام، فصاحب الحال متعلق بضمير الهاء في كلمة «وراءه» كما أن تنغيم ونبر صاحب الحال في هذا الحديث يوضح المعنى في ذهن السامع.

وهذا دليل يعضد فكرة أن التنوين في أحيان كثيرة يقوم مقام لام التعريف، وأن النصوص التي ورد فيها التنوين يقوم بهذا الدور تمثل مرحلة قديمة في اللغة الفصحى، فيقول ابن يعيش: «كرهوا أن تضاف المعرفة في اللفظ إلى نكرة، إذا كان في ذلك تناقض في الظاهر، مع أنه مخالف لسائر أبواب العربية، وتقول: مررت بالرجل الحسن الوجّه، بنصب الوجه، قال سيبويه: وهي عربية جيدة، تنصبه مع الألف واللام كما كنت تنصبه مع التنوين إذا قلت: حسن الوجه، لأنّ الألف واللام بدل من التنوين».^(١٢٤)

ويقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

وقد تَنَقَّبَ بالحَرِيرِ وأَبْدَى — نَ عَيوناً حُورَ المَدَامِعِ نُجَلَا

إذا اعتبرنا «حور المدامع» صفة لـ «عيونا» فإن التنوين هنا يقوم مقام لام التعريف، وأما إذا جعلنا «حور المدامع» حالا، وصاحب الحال «عيونا» فإن تنوين ذي الحال يقوم مقام لام التعريف، على شرط النحاة بأن يكون صاحب الحال معرفة، أو جواز مجيئه نكرة، وكذلك جواز مجيء الحال معرفة بالإضافة، وفي ظني أولى بنا أن نناقش قضية الحال وصاحبها من منظور دلالي، وندع مسألة التعريف والتنكير، فما دام الكلام مستقيماً ومتماسكاً وتتوافر فيه ضوابط السبك والحبك، فقمين بنا أن نقوم بفك البناء اللغوي لإعادة بنائه دلالياً. وثمة قضية جوهرية تحتاج إلى اهتمام كبير من الدارسين، فهي تغيب عن كثير منهم «وهي أن النحو العربي ليس هو اللغة العربية، وأن فرق ما بينهما هو الفرق بين ظاهرة موضوعة للدراسة وعلم يحاول به العلماء دراسة الظاهرة والكشف عن قوانينها بإعمال مناهج ومقولات علمية معينة». (١٢٥) ومن هنا فمعيار التعريف والتنكير في الحال وصاحبها أفقد اللغة كثيراً من دورها الدلالي.

وهذا مثال نناقش فيه دور التنوين في الاستثناء، وهل يقوم مقام لام التعريف؟ وهل لام التعريف تفيد هنا تعريفاً؟ وأين السياق اللغوي وسياق الموقف والعنصر الدلالي في الحكم على هذه الأمور؟ فقد وضع النحاة حداً للمعرفة ألا وهو التحديد والتعيين من دون سائر أمته، وقسموا المعرفة إلى أنواع، منها المعروف بـأل، يقول سيبويه: «وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ» و«ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ»، و«ما رأيتُ أحداً إلا زيداً»، جعلت المستثنى بدلاً من الأول ... ومن ذلك قولك: «ما أتاني القومُ إلا عمرو»، و«ما فيها القومُ إلا زيدٌ» و«ليس فيها القومُ إلا أخوك»، و«ما مررتُ بالقوم إلا أخيك»، فالقوم ههنا بمنزلة «أحد». (١٢٦) ويبدو أن سيبويه يرى أن «القوم» تتساوى مع «أحد» من حيث الدلالة على التعميم، فالمقياس عنده من خلال العنصر الدلالي، وليس من منطلق وجود لام التعريف في أول «القوم» أو التنوين في آخر «أحد»، وقد أجاز إبدال العَلَم «عمرو» مرة من

«القوم» ومرة من «أحد»، ولم يشغل نفسه بكون كلمة «أحد» نكرة أم معرفة، ومن ثمّ يمكن دراسة الكلام بمعيّار آخر يثري دلّالته، ويكشف عن خصائصه، والتمايز التركيبي له، وعناصر التماسك السياقي، وذلك بإعادة النظر فيما قاله القدامى فنكمل ما فاتهم من ملاحظات في الظاهرة المدروسة.

ومن المعروف لدى النحاة أن المُعرّف بآل لا يضاف وكذلك المُنوّن، ومن الممكن في العربية الفصحى أن نعامل الاسم المعرف بآل على أنه نكرة، والعكس في المنون، وذلك من خلال العنصر الدلالي والسياق.

وقد قسّم النحاة اسم لا النافية للجنس إلى ثلاثة أنواع: مفرد؛ ويكون مبنياً، نحو «لا رجل في الدار»، ومضاف؛ ويكون منصوباً نحو: «لا طالب علم في الدار»، وشبيه بالمضاف؛ ويكون منصوباً منوناً، نحو: «لا فاهماً درسه في الدار». وأمّا بالنسبة للعلل التي ذكروها في البناء أو النصب فإنني أختلف معها، وأرى أن السبب هو تخلص اللغة من التنوين في هذه الظاهرة، بسبب ثقل التنوين، وكثرة استعمالهم له في الكلام؛ لأن اللغة بطبيعتها تميل إلى السهولة والتيسير في النطق على السنة الناطقين بها.

وأما بالنسبة للشبيه بالمضاف فلم بقي فيه التنوين؟ أقول: نحن أمام حالتين، أولاً تخلصت من التنوين، وثانيتها لم تتخلص منه، والسبب أن ما بقي من الشبيه بالمضاف لعلّ قيامه مقام الفعل في عمله فيما بعده، وإذا حذف منه التنوين اختلط مع المضاف، وقد تكون هذه الحالة ركماً لغوياً تشير إلى ما سبق في اللغة.

ونصل الآن إلى موضوع أثار جدلاً بين القدامى والمحدثين، وهو ما لا ينصرف فهو ممنوع من التنوين إلا في الضرورة، كما أنه يُجرّ بالفتحة، ومعروف أن القدامى يرون علّة منع الصرف إمّا أن تكون واحدة أو اثنتين، فذكروا العلمية والتأنيث، والعجمة، وصيغة منتهى الجموع، والتركيب المزجي، ووزن الفعل،

وزيادة ألف ونون في آخر الكلمة ... ولكنَّ إمام النحاة سيبويه ركز على مسألة الثقل في مبنى الكلمة، فيرى أن من أسباب المنع من الصرف الثقل في المبنى، وكون مبنى الكلمة ليس أصلاً في العربية الفصحى، فينتج عنه أيضاً الثقل، وكذلك إذا لم يكن مبنى الكلمة متمكناً في بناء الأسماء^(١٢٧)، أي قريب من مبنى الفعل، والفعل أثقل من الاسم، والتنوين ثقل في آخر الاسم، فيتم التخلص منه لثقلين، ثقل المبنى، وثقل التنوين، واللغة تميل إلى السهولة والتيسير في النطق، فتتخلص منه ثم تتخلص من الكسرة لثقلها، بالانتقال إلى الفتحة فهي أخفُّ الحركات. وفي رأبي أن تفسير سيبويه يقوم على التحليل الصوتي لبنية الكلمة، وهذا ما نميل إليه.

ومن اللغويين المحدثين مَنْ يعترض على علل القدامى فيما لا ينصرف، ويرى أنها بحاجة إلى البحث والتحقيق؛ لأن كثيراً منها موضع خلاف، فيقول: «إنهم ينونون «ساجدة»، و«زاهدة»، و«ساهرة»، وهي نعوت، ولكنهم يجردونها عن التنوين إن نُقلت إلى العَلَمِيَّة جرياً مع القاعدة، وهي توافر العَلَتَيْن (العلمية والتأنيث). وإنهم ينونون «وردة» و«رملة» وهما اسمان، وإنهم يجردونها عن التنوين نقلاً للعلمية، وتوافر العَلَتَيْن». ^(١٢٨) ويرى الدكتور السامرائي أن سبب المنع من الصرف يعود إلى مبنى الكلمة والجانب الصوتي فيها، «وعندي أن مسألة المنع من الصرف مسألة راجعة إلى صورة الكلمة والناحية الموسيقية فيها، والدليل على أنك تصرف غير المنصرف وتنونه في الشعر؛ ولكنهم قالوا للضرورة، ومعنى هذا لما توافرت الناحية الموسيقية في وزن الشعر، فقد حرصوا على استكمال هذه الكلمات التي لا تنون». ^(١٢٩).

ولا شك في أنَّ معظم ألفاظ اللغة العربية مصروف، وعدد قليل منها غير مصروف، واللغة في تَغْيِيرها تتجه نحو السهولة والتيسير، فتترك الأصوات الثقيلة في النطق، وتستبدلها فتأخذ الأصوات الخفيفة، سواء في الصوامت أو

الصوائت، وكما ذكرت أن في التنوين ثقلاً على اللسان، لذا تميل اللغة إلى التخلص منه، ومن الكسرة، بأن تنحو إلى الفتحة، ومن ثم نجد كلمات ممنوعة من الصرف، مثل عائشة، وحزرموت، وأحمد، وطلحة، ومساجد. «تميل اللغة في تطورها نحو السهولة واليسير، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتاً أخرى، لا تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً، كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة، والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة» (١٣٠).

ولم يُكْتَبْ لظاهرة المنع من الصرف في العربية الشيوخ والانتشار في باقي ألفاظ اللغة، بسبب نزول القرآن الكريم الذي حافظ على بقائها بهذا الشكل، ولولا ذلك لتخلصت اللغة من التنوين مثلما نرى في اللهجات العامية المعاصرة، فلا نجد التنوين في أواخر الكلمات في حالة الوصل أو الوقف، وذلك استخفافاً. ومن الأدلة التي أطرحتها للدلالة على أن علة المنع من الصرف هو طلب الاستخفاف أن الاسم إذا كان مبناه قليلاً قبل التنوين، على حين إذا كان مبناه كثيراً فإنه يلقي التنوين استخفافاً، يقول سيبويه: «كلّ مذكر سُمِّيَ بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التانيث فهو مصروف كائناً ما كان، أعجمياً أو عربياً، أو مؤنثاً، إلا «فعل» مشتقاً من الفعل، أو يكون في أوله زيادة ... فاحتمل التنوين لخفته ولتمكنه في الكلام» (١٣١).

ومن الأمثلة التي تؤيد فكرة أن التخلص من التنوين هو الاستثقال في مبنى الكلمة وفي التنوين معاً، «وأما يزيد فإنك لما جعلته اسماً في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسماً. إلا أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلت في الأسماء التي شبهتها بها نحو: إثم وإصبع» (١٣٢).

والأمثلة التي تؤيد فكرة الثقل كثيرة، منها العلم المركب تركيباً مزجياً، مثل «معدٍ يكرّب»، وواضح اجتماع ثقيلين، أولهما: ضم اسمين في اسم واحد، وثانيهما:

ثقل التنوين، فتخلصت اللغة من الثقل الثاني، وأتبعته بالتخلص من الكسرة في حالة الجر بإنابة الفتحة محلها، يقول سيبويه: «ليس شيء يجتمع من شيئين فَيُجْعَلُ اسماً سُمِّيَ به واحد إلا لم يصرف، وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء»^(١٣٣) وليت النحاة الذين جاءوا بعده فطنوا إلى هذه العلة العلمية الدقيقة، فما لا ينصرف علته ثقل المبنى.

وإذا نظرنا في القراءات القرآنية نجد الممنوع من الصرف موضع اختلاف بين أصحاب القراءات، فمنهم من يصرف، ومنهم من يمنع، ولكن الملاحظ أن الذي يمنع من الصرف لا يسير عليه مطلقاً، وكذلك الذي يصرف، وهذا يدل على أن القارئ لا يُعبر في قراءته عن بيئته أو عن لهجة واحدة فقط، ولكن ينقل قراءة أخذها صحيحة السند عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ونوضح ذلك من خلال قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَلَنا وَسْعِيرًا ﴾^(١٣٤) قرأ نافع وأبو بكر وهشام والكسائي بالتنوين، أي بالصرف، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن العلاء وابن عامر وحمزة بدون تنوين^(١٣٥)، أي ممنوعة من الصرف.

واختلف القراء أيضاً في قوله تعالى ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِانِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴾^(١٣٦) قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير والكسائي بالتنوين؛ أي بالصرف، وقرأ الباقر وغير تنوين^(١٣٧)؛ أي بالمنع من الصرف.

ويتضح من الآيتين السابقتين في سورة الإنسان (٤-٥) أن هشاماً قرأ في الآية الرابعة من السورة بالتنوين، على حين قرأ في الآية الخامسة عشرة بغير تنوين. كما نجد أن ابن كثير قرأ في الآية الرابعة بغير تنوين، ولكنه قرأ في الآية الخامسة عشرة بالتنوين. وهذا يؤكد أن القارئ لا يُعبر عن بيئته أو بيئة معينة في القراءة، كما أن وجود ظاهرتين مختلفتين في كلمة واحدة يدل على أن أحدهما أقدم من الأخرى، ولا شك في أن القراءة بالتنوين هي الأقدم، وغالباً تعبر عن لهجة البدو، بينما الأخرى تعبر عن لهجة الحضر، كما يحتمل أن تكون كلمة

«سلاسل» بالتنوين في قراءة نافع وأبى بكر وهشام والكسائي، وعدم التنوين عند الباقيين، هو عدول عن الأصل، وهذا العدول الصوتي والنحوي يتبعه تأكيد لدلالة الكلمة في أذن المستمع، حيث يسمع شيئاً مخالفاً للنسق المألوف، فيزداد انتباهه لها، ليدرك هول العذاب المعد للكافرين يوم القيامة، لأن الأمر جدّ خطير، ومن ثمّ فعدم صرف «سلاسل» وصرف «أغلالات»، يؤدى وظيفة صوتية أولاً ثمّ نحوية ثانياً، ثمّ دلالية ثالثاً، وهذا الترابط بين المستوى الصوتي والنحوي والدلالي يوضح ويؤكد شيئاً عند المتكلم والمتلقي.

ومن ثمّ نلاحظ أن ما لا ينصرف على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبى مرتبط بمفهوم العدول وهو «انحراف الكلام عن نسقه المألوف»^(١٣٨) فعندما يصرف الشاعر ما لا ينصرف، والعكس، فهذا يعدّ عدولاً وانحرافاً أسلوبياً يطرحه الشاعر ليحقق غرضاً صوتياً وتركيبياً ودلالياً، ويتضح الغرض الصوتي في أن المتلقي يحدث لديه لفت الانتباه، وجذب الذهن، وإثارة السمع، ولكي يحدث توازياً بين النغمة الصوتية والوزن العروضي يلجأ الشاعر إلى ما لا ينصرف، وهذا جائز في الشعر، يقول سيبويه: «أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف»^(١٣٩).

ومن المحتمل أن يكون ما لا ينصرف خاصاً بظاهرة لهجية قديمة، قبل تشكل اللغة الفصحى المشتركة، فأخذت العربية الفصحى هذه الظاهرة اللهجية حيث كان أهلها يفتحون بعض الأسماء في حالة الجر، ولا ينونونها، فما لا ينصرف ظاهرة صوتية في المقام الأول، ومعظم الاختلافات اللهجية في الناحية الصوتية. كما أننا إذا أنعمنا النظر في ما لا ينصرف نجد أن حذف التنوين لا يؤثر في عمل الاسم المشتق الذي يعمل عمل الفعل، على تقدير نية التنوين، ومن هنا فالتنوين حذف صوتياً وبقي عمله النحوي ودلالته، ومثال ذلك قول أبى زُبَيْد^(١٤٠) يصف الأسد:

كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَادٍ قُدِّرْنَ بِهِ يَعْلُو بِخَمَلَتِهَا كَهَبَاءَ هُدَّابَا

والشاهد في هذا البيت نصب «هُدَابَا»، بقوله «كَهْبَاءُ»؛ لأن كلمة «كهباء» فيها نية التنوين، ولم يظهر التنوين لِعلّة صوتية وعروضية، إذن عملت الصفة المشبهة «كهباء» وهي غير منونة فيما بعدها.

ومثال آخر من الشعر لأبى زُبَيْدٍ (١٤١):

هيفاءً مقبلةً عجزاً مُدْبِرةً محطوطةً جدلتُ شنباءً أنياباً

ونجد فيه عمل الصفة المشبهة «شنباء» وهي غير منونة على تقدير نية التنوين، في كلمة «أنياباً».

وإذا أرجع الباحث البصر كرتين في ما لا ينصرف يرى أنه يقع في الأسماء المؤنثة أكثر من الأسماء المذكرة، ولكلّ شيء أصل وفرع، فالذكر أصل، والمؤنث فرع، كما أن التذكير أعمّ، على حين التأنيث أخصّ، ومن ثمّ فالأصل في الاسم التنوين، ومعظم الأشياء مذكورة، لذا فهي مصروفة، وأمّا الاسم المؤنث فهو تخصيص للأشياء المذكرة، فالتأنيث مرحلة متطورة عن التذكير، ونتج عن هذا التخصيص والتغيير ظهور سمات جديدة للأشياء لم تكن موجودة من قبل، ومن أبرز سماتها التخلص من التنوين في العلم المؤنث، لأن التنوين يمثل الثقل في آخر الكلمة، يقول سيبويه: «وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالذكر، لأن الأشياء كلّها أصلها التذكير، ثمّ تُخصّص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يُذكر، فالتذكير أولّ، وهو أشدّ تمكناً» (١٤٢).

ومن العلماء من يرفض البحث عن تعليل لما لا ينصرف، ويرى الاكتفاء بالسماع، بسبب فساد علل القدامى وكثرة الحشو في كلامهم، يقول السهيلي: «وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يُعلّله بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: أضعف من حجة نحويّ... فإنّا قد نجد

الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه. (١٤٣)

وننتقل إلى موضوع آخر وقع فيه التنوين في بؤرة اهتمام القدامى والمحدثين، وهو اشتراط النحاة العرب التطابق في التعريف والتنكير بين الصفة والموصوف، فيقول سيبويه: «واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة». (١٤٤)

ورغم هذا الشرط عند النحاة القائم على معيار التعريف والتنكير في الاسم، فإننا أحياناً نجد نكرة تصف معرفة، والعكس، يقول سيبويه: «وزعم الخليل أنه يجوز» له صوتٌ صوتُ الحمار» على الصفة؛ لأنه تشبيه، فمن ثمَّ أجاز أن توصف النكرة به» (١٤٥) وقد يقوم التنوين في كلمة «صوت» مقام التعريف «صوتُ الحمار»، ومن هنا أجاز الخليل العالم الفذُّ في الأصوات وصف «صوتٌ» بـ «صوتُ الحمار»، وكما ذكرت من قبل أن معيار القدامى للتنكير والتعريف ابتعد عن العنصر الدلالي والسياق، ممَّا نتج عنه كثرة الشذوذ والاختلاف والتأويل.

وقد أجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف، واستشهد على ذلك بقول النابغة:

فبتَّ كاني ساورتني ضئيلة من الرُّقش في أنيابها السُّمُّ ناعٍ

فجعل كلمة «ناع» نعتاً للسم، لأن هذا ممَّا يختصُّ به. (١٤٦) فنلاحظ أن الأخفش يشترط لوصف النكرة بالمعرفة أن تكون النكرة مخصصة، ونجد أن ابن الطراوة يشترط لوصف المعرفة بالنكرة أن يكون بين الصفة والموصوف مصاحبة لفظية، ومن ثمَّ يتضح أمامنا أن الجواز هنا من منطلق السياق والعنصر الدلالي، فقد اعتمد ابن الطراوة على المصاحبة وهي عنصر مهم في التحليل

الدلالي لبناء الجملة والنص، وهذا ما ندعو إليه في معيار التعريف والتنكير في اللغة العربية الفصحى. كما أن النحاة ناقشوا في هذا البيت المنسوب للناطقة مسألة الإقواء في النحو والشعر.

وواضح أن القدامى عندما اصطدموا بشرط التطابق بين الصفة والموصوف، حيث جعلوه من قواعد الاختيار في تركيب الجملة، فحاولوا تأويل الأمثلة التي وردت عن العرب، نحو «ما يحسنُ بالرجلِ خيرٌ منك أن يفعل ذلك»، و «ما يحسنُ برجلٍ مثلك أن يفعل ذلك»، و «مررت برجلٍ غيركٍ خيرٌ منك»، فقالوا عن المثال الأول إن كلمة «الرجل» وإن كانت معرفة في الظاهر، فإنها نكرة في الحقيقة، إذ أريد بالرجل الجنس، وقالوا عن المثال الثاني والثالث إن لفظتي «مثلك» و «غيرك»، وإن كانتا مضافتين، فهما نكرتان في واقع الأمر، إذ لا تفيدهما الإضافة تعريفاً (١٤٧). وهكذا نجد الأمثلة مجتزأة من النص أو من صنع النحاة، كما أنهم أهملوا قصد المتكلم وفهم المخاطب لدلالة التعريف والتنكير هنا، «فاللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (١٤٨).

ويُعدُّ القرآن الكريم هو المصدر الأول لاستقراء القاعدة النحوية، ففيه صحة السند عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وموافقة العربية الفصحى، وكذلك الرسم العثماني، قال تعالى: ﴿وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۚ الَّذِي جَمَعَ مَا لَا وَعَدَدَهُ﴾ (١٤٩) والمعروف عند النحاة أن الاسم الموصول «الذي» يأتي صفة لمعرفة قبله أو بدلاً، ولكن في الآية نجد «الذي» وصف اسماً نكرة «همزة لمزة»، ويمكن أن نقول: إن التنوين في «همزة، لمزة» يقوم مقام التعريف، كما أن السياق يوضح ذلك، ويعلق ابن هشام على كلام النحاة في هذه الآية «وقول بعضهم في ﴿وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۚ الَّذِي جَمَعَ﴾، إنَّ «الذي» صفة. . والصواب في الآية أن «الذي» بدل، أو صفة مقطوعة، بتقدير «هو» أو «أذن» أو «أعني» هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً» (١٥٠) وواضح من كلام ابن هشام أنه يبتعد عن مسألة وصف النكرة

بالمعرفة، فيلجأ إلى اختيار إعراب البدل، وأقول لماذا لا نجيز في اللغة العربية الفصحى وصف النكرة بالمعرفة والعكس، ولو فعلنا ذلك لخلصنا لغتنا من هذه التأويلات والاختلافات، ويكون التعريف والتنكير تحديدهما من أجل ربط العنصر الصوتي بالجانب الدلالي.

وقد ذكر السيوطي أن هذه الآية تُقرأ على وجهين: «مَنْ جاء بالحسنة فله عشرُ أمثالها»^(١٥١) الوجه الأول: بتنوين «عشر»، ورفع «الأمثال» صفة للعشر»^(١٥٢).

ونلاحظ أنَّ هناك سبعة من أصحاب القراءات يجيزون وصف «أمثالها» لـ «عشر»، وعند النحاة يكون الموصوف نكرة، والصفة معرفة بالإضافة، وهذه القراءات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه يجوز وصف «أمثالها» لـ «عشر» للأسباب الآتية، أولها: أن التنوين في «عشر» يقوم مقام أداة التعريف، وثانيها: أن العنصر الدلالي والسياقي للكلام هو المعيار الأساسي في الحكم بالتعريف والتنكير هنا، وثالثها: يمكن أن نقول: إن اللغة الفصحى تجيز وصف المعرفة للنكرة أحياناً. ورابعها أن الخليل وسيبويه أحياناً يجيزان وصف المعرفة للنكرة، يقول سيبويه «ومِمَّا يكون نعتاً للنكرة، وهو مضاف إلى معرفة قول الشاعر امرئ القيس:

بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَةً طِرَادُ الْهُوَادِي كُلِّ شَأْوٍ مُغَرَّبٍ^(١٥٣)

ومن الأمثلة التي تؤكد أن التنوين أحياناً يقوم مقام أداة التعريف قول الشاعر عبد الله بن مسلم الهذلي^(١٥٤)

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ

فقد ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز، وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها.^(١٥٥) وسبب الخلاف بين الفريقين واضح، فالكوفيون يعتمدون

على النقل، فما سُمع عن العرب بتأكيد النكرة فهو جائز ولكن البصريين يحكمون قياسهم في أن كلمة «حول» نكرة، والنكرة لا تؤكد بغير لفظها، ولو أن أهل البصرة نظروا في السياق اللغوي للبيت فهو «يعتمد على عناصر لغوية في النص من ذكر جملة سابقة أو لاحقة، أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة، أو في الجملة نفسها يحول مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير المعروفة له»^(١٥٦). فالشاعر يستخدم التوكيد، وهو يعلم أنه يدل على التحديد والتخصيص والتعيين، فيؤكد به كلمة «حول» وهي من خلال السياق واضحة ومحددة المعنى في ذهن المتكلم، فليس بينهما تضاد كما ذهب البصريون. وأقول: إن النحو العربي بحاجة إلى إعادة النظر في قواعده لربطها بالدلالة والسياق وصوغ قوانين تضاف إلى ما سبق «إن استحداث المجهر بدلاً من العين المجردة في فحص الأشياء على سبيل المثال لم يغيّر من طبيعة المرثيات، ولكنه كشف لنا عن خصائص وعلاقات كانت خارجة على سلطان الملاحظة والتسجيل. ومن ثمّ كان على الباحث أن يرجع البصر كرتين ليعيد تقويم الظاهرة المدروسة ويصوغ قوانينها من جديد»^(١٥٧).

ومن فوائد التنوين في المشتقات ما يلي: أولاً: كما قال السهيلي: إنه يفيد انفصال الاسم المنون عما بعده، وثانياً: عمل الاسم المشتق لفظاً ومعنى، وثالثاً: يدل على الزمن المستقبل، ورابعاً: يقوم مقام لام التعريف، ويعلّق السيوطي على قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(١٥٨) فيقول: «فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً»^(١٥٩)، وقد فطن السيوطي إلى دلالة التنوين على الزمن المستقبل.

وقصة الكسائي إمام مدرسة الكوفة في النحو وأحد القراء السبعة، مع أبي يوسف القاضي في مجلس هارون الرشيد، توضح وتؤكد أثر التنوين في تحديد المعنى، ودقة الحكم، وكذلك الدور الكبير الذي يقوم به الجانب الصوتي في

التعبير عن الغرض، «فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: ما النحو؟ فقلت وأردت أن أعلمه فضل النحو: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك؟ وقال له آخر: أنا قاتل غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال آخذهما جميعاً، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحى، وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غلامك، وأما «أنا قاتل غلامك» بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد». (١٦٠) وحقاً هذه لمحة ذكية ودقيقة من عالم متميز مثل الكسائي، وهذا يؤكد أهمية ربط النحو بالدلالة لفهم الكلام فهماً صحيحاً.

وقد أجاز الأخفش^(١٦١) عمل المشتق المنون من غير اعتماد على نفي أو غيره، معتمداً على قول الشاعر:

خبيرُ بنو لَهَبٍ فلا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطيرُ مَرَّتْ

ومن الأدلة التي تبين أن الألف واللام بمنزلة التنوين مسألة عمل المشتق عمل الفعل، فهو يعمل إذا كان معرفاً بآل أو منوناً، يقول سيبويه: «وذلك قولك: «هذا الضاربُ زيداً»، فصار في معنى هذا الذي ضَرَبَ زيداً، وعمل عمله؛ لأنَّ الألف واللام منعنا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك: هذا الضاربُ الرجل، وهو وجه الكلام». (١٦٢)

تلکم هي أبرز القضايا التركيبية المتعلقة بالتنوين، إذ أثارت جدلاً بين القدامى والمحدثين، وقد حاولت إعادة النظر فيها وطرح بعض الأفكار للخروج بمحاوَر رئيسية في إعطاء التنوين قيمته الحقيقية في النحو العربي، ولا ننظر إليه باعتباره علامة لتمكين الاسم وتنكيهه فقط، ولكن هناك غايات أخرى يقوم بها التنوين في اللغة العربية الفصحى، فهو يقع في أواخر الكلام، ومن ثمَّ فله صلة قوية بالصوت، والبنية، والتركيب والدلالة، ويمكن الإفادة منه في كشف أسرار

اللغة الفصحى ومعرفة أهم خصائصها، ومن الممكن الإفادة من التنوين في الوسائل الإجرائية في تحليل النصّ وذلك بعد إبراز دوره الجوهرى والحقيقى فى نحو الجملة. هذا من خلال ربط التنوين بالدلالة فى مستويات التحليل اللغوى.

* * *

الخاتمة

أهم نتائج البحث

- ١ - التنوين في اللغة العربية مرحلة متطورة عن التميم في الأكادية والحبشية.
- ٢ - يُحذف التنوين بسبب كثرة استعمالهم له في كلامهم، ولأنه علامة لما يستثقلون أو لالتقاء الساكنين.
- ٣ - حذف التنوين فيما لا ينصرف والمنادى واسم لا النافية للجنس... يعدّ مرحلة من مراحل تغيير اللغة وتطورها وميلها نحو السهولة والتيسير في النطق طلباً للخفة.
- ٤ - حذف التنوين في المشتقات تخفيف صوتي فقط، مع الاحتفاظ بالدور الدلالي.
- ٥ - الوقف على التنوين في حالة النصب يكون بمطل الحركة القصيرة، وليس ما ذهب إليه سيبويه من إلحاق الألف، أو كراهة الخلط بين التنوين والنون الأصلية. ويعد هذا النوع من الوقف قاسماً مشتركاً مع الوقف على التنوين في حالتي الرفع والجر، حيث يُسكّن الصامت الأخير من الكلمة بسبب ثقل الحركة وثقل التنوين.
- ٦ - يُعدّ التنوين في جمع المؤنث السالم نوعاً من المخالفة الصوتية، وليس تنوين مقابلة.
- ٧ - التنوين علامة لانفصال الاسم المنون عما بعده، فلا يُضاف، ولا يدغم.
- ٨ - من أسباب نشأة الفعل الرباعي والخماسي في اللغة العربية التميم والتنوين، نحو: صلدم، وتضامن.
- ٩ - تنوين المقابلة والعوض من آثار سيطرة المنطق على عقول النحاة.
- ١٠ - مقياس الحكم على الاسم بالتنكير أو التعريف من خلال العنصر الدلالي،

والسياق اللغوي، وسياق الموقف، ومن ثمَّ فقد يدل التنوين على التعريف أو التنكير.

١١ - من وسائل الربط في اللغة العربية الإحالة، والتنوين إحالة إلى ما يلي ذكره.

١٢ - من وظائف التنوين عمل المشتق لفظاً ومعنى، كما أنه يدل على المستقبل.

١٣ - يحتمل أن تكون «رب» ركاماً لغوياً، إذ تدخل على النكرة والمعرفة معاً، ثمَّ حدث لها تخصيص دلالة، فغلبت على النكرة.

١٤ - أحياناً يكون تنوين الاسم من وسائل أسلوب التعميم في النص، كما ذهب إلى ذلك الدكتور تمام حسّان.

١٥ - من أسباب كثرة مسوغات الابتداء بالنكرة عند النحاة مشكلة التعريف والتنكير عندهم، واعتمادهم على جُمْل مجتزأة أو مصنوعة.

١٦ - من أسباب منع صرف الاسم الثقل في مبنى الكلمة، وثقل التنوين.

١٧ - إذا كان المؤنث تخصيص للمذكر الذي هو أصل، فإن ما لا ينصرف من سمات هذا التخصيص الصوتي للمؤنث.

١٨ - يجوز الابتداء بالنكرة بدون مسوغات النحاة، كما يجوز وصف النكرة بالمعرفة والعكس، كما يجوز مجيء ذي الحال نكرة، ومجيء الحال معرفةً بالإضافة، كل هذا من خلال نظرية السياق، وتفعيل النشاط المعرفي للكلمة.

١٩ - إن تراثنا العربي في حاجة ماسة إلى إعادة استقراءه لاستنباط النشاط المعرفي للكلمة، وذلك بالاعتماد على أثر السياق في دلالة الكلمة بين المحاورين.

* * *

الهوامش

- ١ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب، الطبعة الأولى، الجزء ١٣، بيروت، دار صادر سنة ١٩٩٠ م، ص ٤٢٩ (نون).
- ٢ - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي - شرح المفصل - الجزء التاسع، القاهرة، مكتبة المتنبي، ص ٢٩.
- ٣ - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء (٢) بيروت - صيدا، المكتبة العصرية، سنة ١٩٩١ م، ص ٣٩٢.
- ٤ - يقول الشاعر:
إذا جاء ضيفٌ جاء للضيفِ ضيفٌ فأودى بما يُقرى الضيوف الضيافُ
أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي، العين، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، سنة ٢٠٠١ م، ص ٥٥٧.
- ٥ - جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب، ص ٢ / ٣٩٢.
- ٦ - علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان، سنة ٢٠٠٠ م، ص ٧١.
- ٧ - عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الخامسة، الجزء «١» مصر، دار المعارف، ص ٢٧، وانظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٦٥.
- ٨ - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٩٥ م، ص ٦٧ - ٦٨.
- ٩ - سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، ط ١، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠، ص ١٧٩.
- ١٠ - محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية، الرياض مكتبة الخريجي، سنة ١٩٨٧، ص ٥٩. وثمة آراء كثيرة ذكرها اللغويون المحدثون في تعريف الفونيم. وقد تناولها

- الدكتور عبد الصبور شاهين بشيء من التفصيل . انظر : عبد الصبور شاهين ، في علم اللغة العام ، القاهرة ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣ م ص ١١٥ - ١٣٤ .
- ١١ - إبراهيم أنيس ، **الأصوات اللغوية** ، ص ٢٤١ .
- ١٢ - كمال بشر ، **علم الأصوات** ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر ، سنة ٢٠٠٠ م ، ص ٢٠٥ .
- ١٣ - برجشتراسر ، **التطور النحوي للغة العربية** ، أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، سنة ١٩٨٢ م ، ص ٢٧ .
- ١٤ - رمضان عبد التواب ، **بحوث ومقالات في اللغة** ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، سنة ١٩٩٠ م ، ص ٥٩ «مصطلح الركam اللغوي» صنعه الدكتور رمضان عبد التواب ، ويقصد به بقايا الظواهر اللغوية المندثرة .
- ١٥ - برجشتراسر ، **التطور النحوي** ، ص ٥١ .
- ١٦ - رمضان عبد التواب ، **المدخل إلى علم اللغة** ، ٢٤٧ ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، سنة ١٩٩٦ م ، ص ٢٤٧ .
- ١٧ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، القاهرة مكتبة الخانجي ، سنة ١٩٨٢ م ، ص ١ / ٦ - ٢٢ .
- ١٨ - جلال الدين السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم ، دولة الكويت ، دار البحوث العلمية ، سنة ١٩٧٥ م ، ص ١ / ١٧٣ .
- ١٩ - إبراهيم السامرائي ، **فقه اللغة المقارن** ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار العلم للملايين ، سنة ١٩٨٧ م ، ص ١٤٥ .
- ٢٠ - **سورة يوسف ١٢ / ٢٩** .
- ٢١ - سيبويه ، **الكتاب** ، ص ١ / ٢٤٥ «وتفسير سيبويه هنا لا يقوم على دليل صوتي» .
- ٢٢ - **البقرة ٢ / ٥٤** وانظر : أبو حيان الأندلسي ، **البحر المحيط** ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ص ١ / ٢٠٦ ، وأيضاً : عبد اللطيف الخطيب ، **معجم القراءات** ، الطبعة الأولى ، دمشق ، دار

سعد الدين، سنة ٢٠٠٢م، ص ١٠١ / ١. «قرأ بها أبو عمرو واليزيدي والسوسي وغيرهم».

٢٣ - سيبويه، الكتاب، ص ٥٢١ / ٣، وانظر: عباس حسن، النحو الوافي، ص ٤٤ - ٤٥.

٢٤ - سيبويه، الكتاب ٣ / ٥٢٣.

٢٥ - المرجع السابق، ص ١٦٦ / ٤ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ص ٦٩ / ٩.

٢٦ - رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٥٧.

٢٧ - سيبويه، الكتاب، ص ١٦٩ / ٤.

٢٨ - «والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك. انظر: أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، سنة ١٩٩٢م، ص ٦٧.

٢٩ - ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، القاهرة، عالم الكتب، سنة ١٩٨٣م، ص ١٤٦. وانظر: فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة سنة ١٩٥٠م، ص ٤٨، وأيضاً: جان كانتيني، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرماضي، تونس، سنة ١٩٦٦م، ص ٢٥.

٣٠ - سيبويه، الكتاب، ص ١٧٢ / ٤. وقد عزي إلى ربيعة أنها تقف على المنصوب المنون بالسكون بعد حذف التنوين، نحو: رأيت خالد، انظر: رضى الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة ١٩٨٢م، ص ٢٧٢ / ٢.

٣١ - أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، سنة ١٩٥٤م، ص ٢٣ / ١.

٣٢ - سورة آل عمران ٣ / ١٨٥.

٣٣ - سورة القمر ٥٤ / ٢٧.

- ٣٤ - سيبويه، الكتاب، ص ١٦٥-١٦٦ .
- ٣٥ - سعد عبد العزيز مصلوح، دراسة السمع والكلام، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، سنة ٢٠٠٠م، ص ٢٠٩-٢١٠ .
- ٣٦ - ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٢ / ٧٤٠-٧٤١
- ٣٧ - رمضان عبد التواب، بحوث مقالات في اللغة، ص ٥٨ .
- ٣٨ - سيبويه، الكتاب، ص ٢ / ٢٠٨ .
- ٣٩ - سورة الزمر ٣٩ / ١٦ .
- ٤٠ - سيبويه، الكتاب، ص ٢ / ٢٠٩ .
- ٤١ - رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٩٦ .
- ٤٢ - سيبويه، الكتاب، ص ٢ / ٢٨٣ وهذا الرأي يتناقض مع ما ذكره سيبويه من قبل في الجزء الأول، ص ٢٤٥ .
- ٤٣ - المرجع السابق، ص ٣ / ٥٠٤ .
- ٤٤ - رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٤٨، ٢٤٩ وانظر : جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة ١٩٩٨م، ص ٥٢ .
- ٤٥ - سيبويه، الكتاب، ص ٣ / ٥٠٨ .
- ٤٦ - سورة يس ٣٦ / ٤٠ وانظر: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٩٧٦م، ص ٢ / ١٠٨٣ .
- ٤٧ - السيوطي، الاقتراح، ص ٨٢ .
- ٤٨ - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ١٩٥٢م، ص ١ / ٣٨٤ وانظر : العيداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، بدون تاريخ، ص ١ / ٤١ .
- ٤٩ - هنري فليش، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، بيروت، المطبعة

الكاثوليكية، سنة ١٩٦٦م، ص ٤٨، وانظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي
مظاهره وعلمه وقوانينه، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ١٩٩٠م، ص
٦٦.

٥٠ - محمد علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء
الكتب العربية، ص ٧٠ / ١.

٥١ - سورة البقرة ٣٦ / ٢.

٥٢ - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١ / ٤٠٨؛ عبد اللطيف الخطيب، معجم
القراءات، ١ / ٨٤.

٥٣ - سورة البقرة ١٠ / ٢.

٥٤ - البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ١٢٨؛ عبد اللطيف الخطيب، معجم
القراءات، ١ / ١٣٢.

٥٥ - أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص ٩٦.

٥٦ - أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث
والفقه، تحقيق محمد إبراهيم البناء، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، سنة ٢٠٠٢م،
ص ٢٥.

٥٧ - سورة الرعد ١٣ / ١٠.

٥٨ - عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن
العلاء، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ١٩٨٧م، ص ١٣٢.

٥٩ - ماريو باي، أسس علم اللغة، ص ٩٥.

٦٠ - يحسن الرجوع هنا إلى كتاب «ظاهرة التنوين في اللغة العربية» للدكتور عوض
المرسي جهاوي، فقد أفاض في الحديث عن المقاطع والنبر والإدغام والإمالة وموقف
القرء من التنوين وأحكام النون. انظر: عوض المرسي جهاوي، ظاهرة التنوين في
اللغة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ١٩٨٢م، ص ٣١ -
٦٥.

- ٦١ - تمام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٩٠م، ص ١٦٤ .
- ٦٢ - تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة، عالم الكتب، سنة ١٩٩٨م، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .
- ٦٣ - سعد مصلوح، **دراسة السمع والكلام**، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- ٦٤ - إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٢٨، ويقول ماريوباي: «وهناك اصطلاح آخر هو الكلمات الوظيفية Function words ويستعمل بكثرة ليشير إلى الكلمات الصغيرة مثل (أل)، و(بعض) وعلامة التنكير «a» في الإنجليزية، والتي تقوم بدور العلامات المميزة في الجملة» انظر: ماريوباي، أسس علم اللغة، ص ١١٠ - ١١١ .
- ٦٥ - إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٥٠ - ١٦٥، ويرى ابن فارس أن كلمة «صلدم» منحوته من «الصد» و«الصدمة» فما زاد على ثلاثة أحرف فأكثره منحوت. انظر: أحمد بن فارس اللغوي، الصاحب في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، سنة ١٩٦٣م، ٢٧١؛ وأيضاً في ظاهرة النحت في اللغة العربية، رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي سنة ١٢٨٧م، ص ٣٠٥ .
- ٦٦ - أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص ٥٥ / ٢ - ٥٨ .
- ٦٧ - ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٩ / ٢٩، وانظر: أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الخامسة، بيروت، دار النفائس، سنة ١٩٨٦م، ص ٩٧ - ٩٨ .
- ٦٨ - ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٣٠٩ / ٣١ - ٣٤، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٩٢ / ٢ - ٣٩٣ .
- ٦٩ - رضى الدين محمد بن الحسن الأسترباذي النحوي، **شرح كافية ابن الحاجب**، القاهرة، سنة ١٣٠٦هـ، ص ١ / ١٣ .

- ٧٠- عباس حسن، **النحو الوافي**، ص ١ / ٣٣ - ٤٢، وانظر: إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو العربي**، ص ١٧٥ - ١٨٠.
- ٧١- عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، القاهرة، سنة ١٩٥٧م، ص ١٨.
- ٧٢- المرجع السابق، ص ١٧.
- ٧٣- أبو القاسم السهيلي، **أمالي السهيلي**، ص ٢٥.
- ٧٤- رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٢٤٩.
- ٧٥- إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٤٨ - ١٥٠.
- ٧٦- تمام حسّان، **البيان في روائع القرآن مصر**، مكتبة الأسرة، سنة ٢٠٠٣م، ص ١٦٩.
- ٧٧- روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسّان الطبعة الأولى - القاهرة، عالم الكتب، سنة ١٩٩٨م، ص ٣٠٧ - ٣٠٨.
- ٧٨- محمود أحمد نحلة، **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، سنة ١٩٩٩م، ص ٢١.
- ٧٩- المرجع السابق، ص ١٢.
- ٨٠- محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، سنة ٢٠٠٠م، ص ١٤٧.
- ٨١- ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ١ / ٦٠ - ٦٣.
- ٨٢- سيبويه، **الكتاب**، ص ١ / ٢٠٣.
- ٨٣- روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ص ٣١٠.
- ٨٤- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ١ / ١٢٨.
- ٨٥- محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ص ١٥٢.
- ٨٦- ابن هشام، **مغني اللبيب**، ١ / ٤٨، وأحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٣٤٣ / ٥.

- ٨٧ - روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ص ٣١٧.
- ٨٨ - أشير أن هذا البيت يتم مناقشة آراء العلماء حوله في الفصل الثالث في مبحث الصفة.
- ٨٩ - إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ص ١٤٩، وانظر: برجشتراسر، **التطور النحوي**، ص ٧٨.
- ٩٠ - ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٧ / ٩٣.
- ٩١ - سيبويه، **الكتاب**، ص ٢ / ١٠٨. وقد ذهب النحاة في تخريج هذا الشاهد وإعرابه كل مأخذ، فربما تكون «عسل وماء» قد رفعتا في هذا البيت نزولا من الشاعر عند حاجته؛ لانضباط الروي ووزن البيت.
- ٩٢ - سيبويه، **الكتاب**، ص ١ / ٤٢٧، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ٢ / ١٢٦.
- ٩٣ - المرجع السابق، ص ١ / ٤٢٧، والمرجع السابق، ٣ / ٥١.
- ٩٤ - سيبويه، **الكتاب**، ص ١ / ٤٢٧.
- ٩٥ - السهيلي، **أمالى السهيلي**، ص ٧١ - ٧٢.
- ٩٦ - ذهب البصريون إلى أن «رُبَّ» حرف جر واحتجوا بأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، انظر: أبو البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق جودة مبروك، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة ٢٠٠٢م، ص ٣١٩ - ٣٢٠.
- ٩٧ - برجشتراسر، **التطور النحوي**، ص ٣٣.
- ٩٨ - رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة**، ص ٢٤١ - ٢٤٦ - ٢٤٢.
- ٩٩ - عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، سنة ١٩٨٩م، ص ٤٤.
- ١٠٠ - ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٢ / ٥٣٩، وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص ١ / ٨٦.
- ١٠١ - سورة البقرة ٢ / ٢٢١.

- ١٠٢ - ويمكن تعديل هذه العبارة بحيث تصبح «كل تغيير في المبنى يدل على تغيير في المعنى» وتحديد المعنى يراعى فيه الصيغة والوضع النحوي. انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ١٧٢.
- ١٠٣ - ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٥٤٠.
- ١٠٤ - يقول ابن يعيش: «المضاف إليه داخل في المضاف، ومن تمامه، وواقع موقع التنوين منه، ولا يبلغ من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئاً قويان» انظر: شرح المفصل، ص ١١/٧.
- ١٠٥ - سورة محمد ٤٧ / ٢١ وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢ / ٥٤٠.
- ١٠٦ - المرجع السابق، ص ٢ / ٥٤١.
- ١٠٧ - سورة الرعد ١٣ / ٢٩.
- ١٠٨ - سورة المرسلات ٧٧ / ١٥.
- ١٠٩ - سورة المطففين ٨٣ / ١.
- ١١٠ - سيبويه، الكتاب، ص ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ وابن هشام، مغني اللبيب ٢ / ٥٤٢.
- ١١١ - سورة مريم ١٩ / ٤٧.
- ١١٢ - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ص ٦ / ١٩٥.
- ١١٣ - سورة البقرة ٢ / ٧٩.
- ١١٤ - تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ص ٢ / ١٢٦.
- ١١٥ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢ / ٥٤٢.
- ١١٦ - سعد عبد العزيز مصلوح، من نحو الجملة إلى نحو النصّ، بحث منشور في جامعة الكويت، الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام هارون، سنة ١٩٨٩م سنة ١٩٩٠م، ص ٤٢٥.
- ١١٧ - سيبويه، الكتاب، ص ١ / ٢٢.
- ١١٨ - أحمد مصطفى عفيفي، الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي، القاهرة، زهراء الشرق للنشر والتوزيع، ص ٢١.

- ١١٩ - خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٢٠هـ، ص ٣٧٢/١.
- ١٢٠ - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، سوريا، مؤسسة الرسالة، ص ٢١٤/١.
- ١٢١ - سيبويه، الكتاب، ص ٣٧٧/١.
- ١٢٢ - ابن يعيش، شرح المفصل، ص ٦٣/٢.
- ١٢٣ - ابن الأثير الجزري، جامع الأصول، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٦٢٤/٥.
- ١٢٤ - ابن يعيش، شرح المفصل، ص ٨٨/٦.
- ١٢٥ - سعد مصلوح، من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٢٣.
- ١٢٦ - سيبويه، الكتاب، ص ٣١١/٢.
- ١٢٧ - المرجع السابق، ص ٢٩٧/٣.
- ١٢٨ - إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص ١٤٣.
- ١٢٩ - المرجع السابق، ص ١٣٢.
- ١٣٠ - رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ص ٧٥.
- ١٣١ - سيبويه، الكتاب، ص ٢٢١/٣.
- ١٣٢ - المرجع السابق، ص ١٩٨/٣ - ١٩٩.
- ١٣٣ - المرجع السابق، ص ٢٩٧/٣.
- ١٣٤ - سورة الإنسان ٧٦ / ٤.
- ١٣٥ - مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٩٧٤م، ص ٣٥٢/٢.
- ١٣٦ - سورة الإنسان ٧٦ / ١٥.
- ١٣٧ - مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ص ٣٥٤/٢.
- ١٣٨ - محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، سنة ١٩٩٤م، ص ٢٦٨.

- ١٣٩ - سيبويه، الكتاب، ص ٢ / ٢٦.
- ١٤٠ - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، سنة ١٩٨٠م، ص ٢٨٠.
- ١٤١ - البيت منسوب في الكتاب، انظر: سيبويه، الكتاب، ص ١ / ٩٨، وأيضاً: ابن يعيش، شرح المفصل، ص ٦ / ٨٣.
- ١٤٢ - سيبويه، الكتاب، ص ٣ / ٢٤١.
- ١٤٣ - أبو القاسم السهيلي، أمالي السهيلي، ص ١٩ - ٢٠.
- ١٤٤ - سيبويه، الكتاب، ص ٢ / ٦.
- ١٤٥ - المرجع السابق، ص ١ / ٣٦١.
- ١٤٦ - السيوطي، همع الهوامع، ص ٥ / ١٧٢ - ١٧٣.
- ١٤٧ - سيبويه، الكتاب، ص ١ / ٢٧٤.
- ١٤٨ - ابن جني، الخصائص، ص ١ / ٣٣.
- ١٤٩ - سورة الهمزة ١٠٤ / ١ - ٢.
- ١٥٠ - ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٢ / ٦٥٨ - ٦٥٩.
- ١٥١ - سورة الأنعام ٦ / ١٦٠ قرأ الحسن وابن جبير ويعقوب وعيسى بن عمر والأعمش وسهل والقزاز عن عبد الوارث، بتنوين «عشر» ورفع «أمثالها» وذلك على الصفة لـ «عشر»، وقرأ الجماعة على الإضافة «فله عشر أمثالها». انظر: البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، صححه وعلق عليه علي محمد الصباغ، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٢٠، وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ص ٢ / ٥٩٧.
- ١٥٢ - السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ص ٣ / ١٠٠.
- ١٥٣ - سيبويه، الكتاب، ص ١ / ٤٢٤.
- ١٥٤ - البيت منسوب في أشعار الهذليين، انظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار العروبة، ص ٢ / ٩١٠.

- ١٥٥ - انظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٦٢.
- ١٥٦ - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص ١١٦.
- ١٥٧ - سعد مصلوح، من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٢٣.
- ١٥٨ - سورة الكهف ١٨ / ٢٤.
- ١٥٩ - جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠١م، ص ٣ / ٢٥٣.
- ١٦٠ - المرجع السابق، ص ٣ / ٢٥٣.
- ١٦١ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ١٩٩٨م ص ١ / ١٩٥.
- ١٦٢ - سيبويه، الكتاب، ص ١ / ١٧٦ - ١٧٧ - ١٨٢ - ٢٠٠.

* * *

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٥ م.
- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٨٧ م.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو العربي، القاهرة، بدون تاريخ.
- أحمد عفيفي، الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي، زهراء الشرق، القاهرة.
- الأزهرى، خالد عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، سنة ١٣٢٠ هـ.
- الأسترباذي، رضي الدين:
- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محي الدين وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٨٢ م.
- شرح كافية ابن الحاجب، القاهرة، سنة ١٣٠٦ هـ.
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة ميروك، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ٢٠٠٢ م.
- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٩٨ م.
- بوجراند، روبرت دي، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسّان، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٩٨ م.
- تمام حسّان:
- البيان في روائع القرآن، مكتبة الأسرة، مصر، سنة ٢٠٠٣ م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٩٨ م.
- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة ١٩٩٠ م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، سنة ١٩٨٠ م.

- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، سنة ١٩٨٩م.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف، **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، سنة ٢٠٠٠م.
- الجزري، عبد الله بن الأثير، **جامع الأصول**، القاهرة، بدون تاريخ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٩٥٢م.
 - **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، سنة ١٩٥٤م. ابن حنبل أحمد، **مسند الإمام أحمد** – القاهرة سنة ١٩٩٥م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، **البحر المحيط**، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ.
- الخليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي **كتاب العين** ط ١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، سنة ٢٠٠١م.
- الدمياطي، البناء **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** صححه وعلق عليه علي محمد الصباغ، القاهرة، بدون تاريخ.
- رمضان عبد التواب:
- **بحوث ومقالات في اللغة** ط ٣ مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.
 - **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، ط ٢ مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.
 - **فصول في فقه العربية** ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.
 - **المدخل إلى علم اللغة**، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٩٦م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط ٥، دار النفائس، بيروت، سنة ١٩٨٦م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، سوريا، سنة ١٩٨٥م.

- سعد مصلوح:
- دراسة السمع والكلام ط ١ علم الكتب، القاهرة، سنة ٢٠٠٠ م.
- من نحو الجملة إلى نحو النص، بحث منشور في الكتاب التذكاري عن الأستاذ عبد السلام هارون، جامعة الكويت، سنة ١٩٨٩ م سنة ١٩٩٠ م.
- السكري أشعار الهذليين تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، القاهرة.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:
- أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، سنة ٢٠٠٢ م.
- نتائج الفكر والنحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط ١ دار الكتب العلمية - بيروت، سنة ١٩٩٢ م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢ مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة ١٩٨٢ م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط ١ دار الكتب العلمية، بيروت - سنة ٢٠٠١ م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط ١ دار الكتب العلمية - بيروت، سنة ١٩٩٨ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال مكرم، دار البحوث العلمية - دولة الكويت، سنة ١٩٧٥ م.
- الصبان، محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- عباس حسن النحو الوافي ط ٥ دار المعارف، مصر، سنة ١٩٩٠ م.
- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، سنة ١٩٥٧ م.
- عبد الصبور شاهين:
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ط ١ مكتبة الخانجي - القاهرة، سنة ١٩٨٧ م.

- **في علم اللغة العام**، ط ٦، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٣ .
- عبد اللطيف الخطيب **معجم القراءات** ط ١ دار سعد الدين - دمشق، سنة ٢٠٠٢ م.
- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٩٩٨ .
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، سنة ١٩٧٦ م.
- عوض المرسي **جهاوي ظاهرة التنوين في اللغة العربية** ط ١ مكتبة الخانجي - القاهرة، سنة ١٩٨٢ م.
- ابن فارس أبو الحسين أحمد **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق مصطفى الشويمي - بيروت، سنة ١٩٦٣ م.
- فليش، هنري **العربية الفصحى**، ترجمة عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية - بيروت، سنة ١٩٦٦ م.
- فندريس **اللغة** ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، سنة ١٩٥٠ م.
- كانتينو، جان **دروس في علم الأصوات العربية** ترجمة صالح القرمادي - تونس، سنة ١٩٦٦ م.
- كمال بشر **علم الأصوات** دار غريب للطباعة والنشر - القاهرة، سنة ٢٠٠٠ م.
- ماريو باي **أسس علم اللغة** ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ط ٢ عالم الكتب - القاهرة سنة ١٩٨٣ م.
- محمد حماسة عبد اللطيف **النحو والدلالة** ط ١ دار الشروق - القاهرة، سنة ٢٠٠٠ م.
- محمد بن عبد المطلب **البلاغة والأسلوبية**، الشركة المصرية العالمية للنشر، لو نجمان - القاهرة، سنة ١٩٩٤ م.
- محمد علي الخولي **الأصوات اللغوية** مكتبة الخريجي، الرياض، سنة ١٩٨٧ م.
- محمود أحمد **نحلة التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل**، مكتبة زهراء الشرق - القاهرة، سنة ١٩٩٩ م.

- مكي بن أبي طالب **الكشف عن وجوه القراءات السبع** تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٩٧٤م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد **لسان العرب** ط ١ دار صادر- بيروت، سنة ١٩٩٠م.
- الميداني **مجمع الأمثال** تحقيق محمد أبو الفضل - بيروت، بدون تاريخ.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين يوسف **مغني اللبيب عن كتب الأعراب** تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، سنة ١٩٩١م.
- ابن يعيش موفق الدين يعيش علي بن يعيش **شرح المفصل** مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.

Semantics Of Nunation in The Light Of Contemporary Linguistics

Abstract

Linguistic studies of the relationship between nunation and semantics are very few and far between. By reviewing the opinions of ancient and modern grammarians, this study examines the impact of nunation on sounds, structure, and syntax as well as its relationship to meaning.

The Introduction states the lexical definition of nunation. Chapter I studies the relationship between nunation and sounds, its articulation, as well as its relationship to memimization, phonemes, accentuation, intonation, etc. Chapter II studies the relationship between nunation and structure. The relevant opinions of the ancient and modern grammarians are also discussed and debated here. Chapter III studies the relationship between nunation and syntax. Such issues as the precedence of indefinite nouns as well as the correspondence between modifier and modified, to name only a few, are also discussed.

This study hopes to offer a new perspective on the role of nunation, both syntactically and semantically.

Author:**Dr. Khaled Ismail Hassan**

-Ph.D in Language Sciences, University of Asyout, Egypt. 2001

-Lecturer in Arabic Department, Faculty of Education, University of Monefia, Egypt.

Publications:**A- Books:**

1- Al-Zamkhshar's "Al-Mufasssal Fi San,at Al-I,rab", edited and investigated by K.I.Hassan, Maktabat Al-Adab, Cairo, 2006.

B- Articles:

1- A Phonetic Study of the Phenomenon of Unacceptability in Arabic Language. Journal of Dar al-Uloun Faculty, December, 2004.

2- A Syntactic Study of the Phenomenon of Unacceptability in Arabic language, Philology, Al-Alsun Faculty, University of Ain Shams, Egypt, July 2005.

3- The Arabic Dialects in the Irregular Readings of Koran: A Phonetic Study. Proceedings of the Congress of Arabic Studies, Faculty of Dar al-Uloun, Alfayoum, Egypt, March 2006.

Monograph 265

**Semantics of Nonation
in the Light of Contemporary
Linguistics**

Dr. Khaled Ismail Hassan

Department of Arabic - Faculty of Education

University of Monefia

Arab Republic of Egypt

محتوى المجلد الرابع والعشرين :

- ٢٠٢ - شعر أيمن بن خريم الأسدي. (جمع وتحقيق) د. عبدالله القتم
- ٢٠٣ - أثر التدريب في سلوك الموظفين كما يراه رؤساء العمل «دراسة ميدانية مقارنة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة بدولة الكويت» د. فهد يوسف الفضالة
- ٢٠٤ - التحول الوبائي في دولة الإمارات العربية المتحدة «دراسة في الجغرافيا الطبية» أ.د. محمد مدحت جابر عبدالجليل
- ٢٠٥ - عولمة الأنشطة الإعلامية قضايا وآراء. (بحث مستكتب) أ.د. حمدي حسن أبو العينين
- ٢٠٦ - (السرديات) مقدمة نظرية. د. مرسل فالح العجمي
- ٢٠٧ - تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب مرحلة التعليم الجامعي بدولة الكويت «دراسة وبائية» د. فريح عويد العنزلي، ود. الحسين محمد بالمنعم
- ٢٠٨ - في مئذات العقل العراقي الخلدوني. (بحث باللغة الإنجليزية) د. محمود بن حبيب النوادي
- ٢٠٩ - «البائة» فومروس اللحية الأنوذج أو ينبوع الإمام الشعري منذ القدم وإلى اليوم. (بحث مستكتب) أ.د. أحمد عثمان
- ٢١٠ - العلاقة بين الأمان العاطفي والاستقلال عن المجال الإدراكي لدى أطفال الروضة الكويتيين في ضوء إدراك الأمهات والمعلمات. د. معصومة أحمد إبراهيم
- ٢١١ - (ذات القوافي) قصيدة في ثلاثين قافية يمدح سيد الوجود محمد ﷺ، لعلي بن محمد بن عبدالعزيز المعروف بـ (ابن الدريهم). (تحقيق) د. محمد حسان الطيخان
- ٢١٢ - المرأة في البلاط الأموي في الأندلس (١٢٨هـ/ ٧٥٥م - ٤٢٢هـ/ ١٠٣٠م) دراسة في سيرتها ودورها السياسي والاجتماعي والثقافي. د. يوسف بن أحمد حوالة
- ٢١٣ - الأشياء وتشكلاتها في الرواية العربية. د. مصطفى إبراهيم الضبع
- ٢١٤ - اتجاهات الشباب والمراهقين نحو العمل الفني الصناعي في الجنتح القطري. د. كلثم علي الغانم
- ٢١٥ - التاريخ السياسي لإمارة بني معافر في أذربيجان والران وبعض مظاهر الحضارة (٣٣٠-٤٢٠هـ / ٩٤١-١٠٢٩م). د. سليمان عبد الله الخربشة
- ٢١٦ - (موت النص) جدلية التحقيق والتخييل في النص الشعري في ضوء النقد الأدبي القديم، والشعراء النقاد. د. محمد أبو الفضل بدران

محتوى المجلد الخامس والعشرين:

- ٢١٧ - سلوك تدخين السجائر لدى طلبة جامعة الكويت: دراسة في شخصية الدخينين
د. بدر محمد الانصاري
- ٢١٨ - مصادر المياه و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية
د. عبيد سرور العتيبي
- ٢١٩ - قراءة نقدية في شعرية القصيدة الجديدة في الكويت ملأح من المستويات الأسلوبية والتعبيرية و الدلالية و العنوية
د. محمود جابر عباس (رحمه الله)
- ٢٢٠ - بناء القصيدة العربية في العصر المملوكي: البنية الإحالية
د. يوسف إسماعيل
- ٢٢١ - موقف ابن الشجري من شعر المتنبي
د. ليلى خلف السبعان
- ٢٢٢ - ديانة شهداء نجران قراءة جديدة للمصادر الأولية
د. عائشة سعيد أبو الجدايل
- ٢٢٣ - دور بني العباس في إدارة البلدان، وإمارة الحج في العصر العباسي الأول (١٣٢هـ/٧٥٠م - ٢٣٢هـ/٨٤٦م).
د. فيصل عبد الله بني حمد
- ٢٢٤ - تجاوز ضفاف المألوف: دراسة في شعر الأعشى الكبير
د. نسيم راشد الغيث
- ٢٢٥ - أصول النحو عند البغدادي: دراسة في شواهد الخزانة
د. فاطمة راشد الراجحي
- ٢٢٦ - وثائق الوقف الكويتية وأحبها التاريخية (١٢٦٣ - ١٣٨٢ هـ / ١٨٤٧ - ١٩٦٣ م)
د. فيصل عبد الله الكنزري
- ٢٢٧ - من ظواهر الأشباه بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر "الترادف"
د. عبد الرحمن بوردع
- ٢٢٨ - ظاهرة السفر للسياحة خارج الكويت أسبابها والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تحليلية تطبيقية في جغرافية السياحة
د. غانم سلطان أمان
- ٢٢٩ - التوظيف الفني للنجوم والكواكب في شعر أبي العلاء
د. جاسم سليمان حمد الفهيد
- ٢٣٠ - النظرية القصصية في العنى عند جراس
د. صلاح إسماعيل
- ٢٣١ - العلاقات المصرية أثبتية في عصر الدولة الحديثة (١٥٥٠-١٠٦٩ ق.م) بحث مرجعي
د. فايزة محمود صقر

محتوى المجلد السادس والعشرين:

- ٢٣٢ - فنولوجيا الجزيئات مقارنة جديدة لبعض الظواهر في صوتيات العربية
د. يحيى علي احمد
- ٢٣٣ - التصحييف والتحريف: دراسة في التغير الدلالي
د. فاطمة إبراهيم آل خليفة
- ٢٣٤ - آفاق جديدة للعلوم الإنسانية: علم النفس والإيثولوجيا
د. فايز نايف القنطار
- ٢٣٥ - صور الخوف في اعتناريات النابغة الذبياني
د. سلامة عبد الله السويدي
- ٢٣٦ - توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)
د. خالد احمد الشلال
- ٢٣٧ - فنصر النحو لابن سعدان الكوفي (١٦١ هـ / ٢٣١ هـ)
د. حسنين احمد بو عباس
- ٢٣٨ - تحديد الاحتياجات التدريبية ودورها في تخطيط المسار الوظيفي والتدريبي في المؤسسات الحكومية بدولة الكويت (دراسة ميدانية على مؤسسات العمل الحكومي بدولة الكويت)
د. فهد يوسف الفضالة
- ٢٣٩ - الدهر في الشعر الأندلسي (من المحتوى العقدي إلى البنية الشعرية) دراسة في تحول المعنى
د. ليؤي علي خليل
- ٢٤٠ - الغناء والقيان والغنون في شعر ابن الرومي
د. نسيم راشد الغيث
- ٢٤١ - تطور الكثافة السكانية بمدينة الكويت الكبرى في الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠ م)
د. نايف بشير منيف الدوسري
- ٢٤٢ - الاتجاهات البحثية العالية في تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على التمثيل البشري للمعلومات
د. هشام محمود مصباح
- ٢٤٣ - كتب التاريخ المحلي والرحالة مصدر لدراسة عبارة الأسبلة الحجازية في مكة المكرمة والديانة النورة
د. محمد حمزة إسماعيل الحداد
- ٢٤٤ - لغات العرب في خزائن الأدب للبغدادي
د. ليلى خلف السبعان
- ٢٤٥ - النزعة القصصية في الأدب العربي حتى القرن الرابع الهجري (دراسة في النشأة والتطور والوقف النقدي من القص)
د. محمد خير شيخ موسى
- ٢٤٦ - أسس الاختيار، ومنهجه، وهدفه في (فتارات البارودي)
د. حامد كساب عيَّاط
- ٢٤٧ - ابن الخطيب الأندلسي من الانقلاب إلى الاغتيال (٧٦٠ - ٧٧٦ هـ) (١٢٥٩ - ١٣٧٤ م)
د. رابع عبد الله المغراوي

مربيات الآداب والعلم الاجتماعية، الرسائل ذات الصلة بدولة الكويت:

- ١٠ - الروابط العائلية - القرابية في مجتمع الكويت المعاصر
- ٢٥ - اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات
- ٥٧ - التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)
- ٦٢ - نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت
- ٦٧ - النفط والنمو الحضري بدولة الكويت - دراسة حضرية
- ٧٢ - خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها
- ٧٧ - الاتجاه نحو الدين وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينه من الطلبة الجامعيين في الكويت
- ٨٢ - مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية و البريطانية (١٨٩٩-١٩١٣ م)
- ٩٤ - الاغتراب في الشعر الكويتي
- ٩٦ - سياسات الاتصال في دولة الكويت
- ٩٨ - موقفه المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير (دراسة ميدانية)
- ١٠٠ - شعر العدوان في مآيا بعض معاصريه
- ١٠٤ - اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية
- ١٠٥ - انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ (دراسة في الجغرافية السياسية)
- ١٠٨ - الأمراض الاضطرابية المصاحبة لشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي
- ١١٦ - الممارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الابداعية و بعض المتغيرات الديموجرافية لدى طالبات الجامعة
- ١١٨ - قياس المرح الوفي: لدى طلاب الرحلة الجامعية من الجنسين وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية في المجتمع الكويتي
- ١٢١ - اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار القريبة على الحالة الواحدة
- فهد ثاقب الثاقب
- عبد الفتاح القرشي
- نورة الفلاح
- ميمونة خليفة العنبي الصباح
- امل يوسف العنبي الصباح
- عبد الحميد احمد كليب
- نزار مهدي الطائي
- ميمونة خليفة العنبي الصباح
- سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
- نبيل عارف الجردي -
- علي الششتي (باحث اعلامي)
- (البحث باللغة الإنجليزية)
- محمد معوض إبراهيم
- وياسين طه الياسين
- نسيمة راشد الغيث
- فهد عبد الرحمن الناصر
- جاسم محمد كرم
- بشير صالح الرشيد
- عبد اللطيف محمد خليفة
- بدر محمد الانصاري
- نضال حميد الموسوي

تأليف مؤلفات الآداب والعلم الاجتماعية، الرسائل ذات الصلة بدولة الكويت:

- ١٢٥- تفصيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في خالد أحمد مجرن الشلال
الجنح الكويتي
- ١٢٧- الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية عدنان عبد الكريم الشطي
- ١٣٠- الآثار الاقتصادية للغزو العراقي غانم سلطان أمان
(دراسة مسحية تحليلية) و فتحي عبد الله فياض
- ١٣٢- عدم الاستقرار الأسري (دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات التفرغات (ربات البيوت) والعاملات في الجنح الكويتي هادي مختار رضا
- ١٣٧- الطفل، المدرسة، التلفزيون: دراسة تحليلية محمد محمود العبد الغفور
لحتوى برامج الأطفال في تلفزيون دولة الكويت ودورها في دعم القيم المراد غرسها في طفل المدرسة
- ١٣٩- دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة عويد سلطان المشعان
بالنفس لدى الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي
- ١٤٢- نسق المعتقدات حول تدخين السجائر حصه عبد الرحمن الناصر
وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى و عبد اللطيف محمد خليفة
- ١٤٣- الثقافة في الكويت والغزو العراقي عبيد الله حمد محارب
- ١٤٦- مظاهر السلوك العدواني لدى طلبة فهد عبد الرحمن الناصر
المدارس الثانوية في دولة الكويت (دراسة استطلاعية)
- ١٥٣- بعض الأدلة التاريخية والشواهد الجغرافية فتحي عبد الله فياض
على استقلال دولة الكويت
- ١٥٧- المخاوف الرضوية عند طلاب الجامعة بدر محمد الأنصاري
الكويتيين
- ١٦٢- قراءة في ديوان "قصائد في قفص الاحتلال عبيد الستار ضيف
للشاعرة غنية زيد الحرب" نهوذج من شعر المقاومة الكويتية
- ١٦٦- الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي محمد سليمان الحداد
في الجنح الكويتي
- ١٧٤- حجم وأنماط استهلاك المياه بدولة الكويت غانم سلطان أمان
والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها (دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك).

تأليف مبرليات الأداب والعلم الامتراعية، الرسائل ذات الصلة بدولة الكويت:

- ١٩٦ - " التناول والتشاور " فياسها وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت
- ١٩٨ - مستويات الرجعية وتحليلاتها التراثية في الشعر الكويتي الحديث
- ٢٠٣ - أثر التدريب في سلوك الموظفين كما يراه رؤساء العمل (دراسة ميدانية مقارنة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة بدولة الكويت)
- ٢٠٧ - تعاطي الواد المؤثرة في الاخصاب بين طلبة مرحلة التعليم الجامعي بدولة الكويت دراسة وبائية
- ٢١٠ - العلاقة بين الامان العاطفي والاهتقال عن الجال الإدراكي لدى اطفال الروضة الكويتيين في ضوء إدراك الامهات والمعلمات
- ٢١٧ - سلوك تدخين السجائر لدى طلبة جامعة الكويت: دراسة في شخصية المدخنين
- ٢١٨ - مصادر الباء ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية
- ٢١٩ - قراءات نقدية في شعرية القصيدة العربية الجديدة في الكويت ملأح من المستويات الأسلوبية والتعبيرية والدلالية والمعنوية.
- ٢٢٦ - وثائق الوفت الكويتية و أهميتها التاريخية ٢١٢٦٣ - ١٢٨٢ هـ / ١٨٤٧ - ١٩٦٣ م
- ٢٢٨ - ظاهرة السفر للسياحة خارج الكويت أسبابها و العوامل المؤثرة فيها دراسة تحليلية تطبيقية في جغرافية السياحة
- ٢٣٦ - توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)
- ٢٣٨ - عميد الاحتياجات التدريبية ودورها في تخطيط السار الوظيفي والتدريبي في المؤسسات الحكومية بدولة الكويت (دراسة ميدانية على مؤسسات العمل الحكومي بدولة الكويت)
- ٢٤١ - تطور الكثافة السكانية بمدينة الكويت الكبرى في الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠ م)
- ٢٥٢ - نواح الأقارب في المجتمع الكويتي وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية

عيسى محمد البلهان
فهد عبدالرحمن الناصر
خالد أحمد الشلال

٢٥٦ - مقومات السعادة الزوجية
كما يدركها الشباب الكويتيون.
٢٦٤ - الاختباب الأسري وأثره في تنمية أفراد الأسرة الكويتية.



لجنة التأليف والتعريب والنشر



جامعة الكويت مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والتعريب
والنشر - التابعة لمجلس النشر
العلمي بجامعة الكويت
في عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

- 1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .
- 2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والشقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .
- 3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book) و المترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atape@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atape



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م



مدير المركز
د. فهد عبدالرحمن الناصر

يصدر عن المركز مايلي:

- ♦ سلسلة الإصدارات الخاصة.
- ♦ سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- ♦ مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- ♦ سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
- ♦ سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير، الدكتوراه).
- ♦ دليل الرسائل الجامعية، الماجستير والدكتوراه، للباحثين المعنيين في موضوعاتهم بمنطقة الخليج والجزيرة العربية «جزأين».

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة. صدر العدد الأول عام ١٩٩٧م.
يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات.

قواعد النشر

- أولاً : أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية :
السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ ، علم النفس ، الاجتماع ، التربية ، اللغة العربية وآدابها ، الثقافة ، البيئة ، القانون ، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .
ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .
ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .
رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٣ د.ك	٤ د.ك	٦٠ دولاراً
المؤسسات	١٥ د.ك	١٥ د.ك	٦٠ دولاراً

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص. ب. ٦٤٩٨٦ (ب) الشويخ ، ٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف : ٤٨١٦٩٩٩ ، ٤٨١٦٨٠٧ ، ٤٨١٦٨٣٤ (المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥) فاكس : ٤٨١٦٩٩٥ ، ٤٨١٦٩٩٤ ، ٤٨١٦٩٩٤

البريد الإلكتروني للمركز egaps@kuni.edu

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز www.egaps.kuni.edu

المراسلات



مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

صدر عن:



لغت الطبع



مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠



مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠



مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠



مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠



مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠



مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠



مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠



مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠
مقدمة المؤلفين: ١٠٠

للاستفسار يرجى الاتصال على:

Head Office: Third Floor, 46 Grays Inn Road London WC1X8LR
Tel: (0044) 2074301367, Fax: (0044) 2074849025
E-Mail: gcss@btconnect.com Web Site: www.gcss.org.uk

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies



التعاون Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ - يناير ١٩٨٦ م

- قبل الدراسات والبحوث والقرارات ذات الصلة المنشورة بقطاعات دول
مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والاعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .
- تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبحاث الخاصة الأخرى تحت
عنوان : بحث - آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب /
يوميات مجلس التعاون / بيئوغرافيا مجلس التعاون / إحصائيات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
بمنهج المشاركة مكافئة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالسياسة

توجه جميع المراسلات إلى : رئيس التحرير - مجلة التعاون

ص.ب. ٧٦٥٣١ - الرياض - ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤٦٢ (٩٦٦٦)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦٦)

Email : attaawun@gcc-sg.org

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات
العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج
والجزيرة العربية في مختلف مجالات
البحث والدراسة (باللغتين العربية
والانجليزية).

ومن أبوابها:

- البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
- عرض الكتب ومراجعتها
- الجغرافيا العربية

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
ص. ب. ١٧٠٧٣ الخالدية
الرمز البريدي ٧٢٤٥١ الكويت
تلفون : ٤٨٣٣٢١٥ - ٤٩٨٤٠٦٦ - ٤٩٨٤٠٦٧ (+٩٦٥)
فاكس : ٤٨٣٣٧٠٥ (+٩٦٥)
E-mail: jogaaps@kuc01.kuniv.edu.kw
Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

الإشتراكات

داخل دولة الكويت
٣ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول العربية
٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول غير العربية
١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.
ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدماً باسم مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على
أحد المصارف الكويتية

ISSN: 0254-4288

مجلة الطفولة العربية
Journal of Arab Children (JAC)
مجلة فصلية محكمة تصدرها



الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

إن مجلة الطفولة العربية مجلة علمية محكمة في أبحاثها الميدانية تقدم للقارئ المهتم بمجال الطفولة عروفاً معرفياً لكل ما يخص الطفولة من دراسات وبحوث ومقالات وقراءات عامة يستفيد منها المختصون والمهتمون . وتقبل للنشر باللغتين العربية والإنجليزية المواد الآتية :

- الأبحاث الميدانية والتجريبية.
- الأبحاث والدراسات العلمية النظرية.
- عرض أو مراجعة الكتب الجديدة.
- التقارير العلمية عن المؤتمرات المعنية بدراسات الطفولة.
- المقالات العامة المتخصصة.

تدار المجلة من خلال مجلس أمناء ، وهيئة استشارية ، وهيئة تحرير.

رئيس هيئة التحرير الدكتور حسن علي الإبراهيم

مدير التحرير الدكتور بسدر عيسى العمور

الإشتراكات

البيان	داخل الكويت	دول مجلس التعاون	الدول الأخرى
خمن العدد للفرد	1 دك	1 دك	2 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للفرد	3 دك	4 دك	15 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للمؤسسات	15 دك	15 دك	60 دولار أمريكي

العنوان

أبرق خيطان- شارع فيصل بن عبد العزيز- فيلا رقم 9279
ص. ب. : 23928 الصفاة 13100 الكويت
تلفون : 4748479 - 4748387 - 4748250 - فاكس : 4749381
E-mail : haa49@qualitynet.net

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية - أكاديمية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات.

مجلة العلوم الاجتماعية



Journal of the Social Sciences

رئيس التحرير: الدكتور خالد أحمد الشلال



توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة - 13055 الكويت

تلفون: 4810438-00965

فاكس: 4836026

E-mail: JSS@kuc01.kuniv.edu.kw



تفتح أبوابها أمام

أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب

للإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم.

التفاعل الحي مع القارئ المثقف

والمهتم بالقضايا المطروحة.

المقابلات والمناقشات الجادة

ومراجعات الكتب والتقارير.

تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في

مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتريها.

الاشتراكات

الدول الأجنبية		الكويت والدول العربية	
15 دولاراً	أفراد	3 دنانير سنوياً ويضاف إليها دينار واحد في الدول العربية	أفراد
60 دولاراً في السنة 110 دولارات لسنتين	مؤسسات	15 ديناراً في السنة 25 ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسجولاً على أحد الصراف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

Visit our web site: <http://kuc01.kuniv.edu.kw/> jss

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مجلة الحقوق



رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور إبراهيم النسوقي أبو الليل



الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
٣ سنوياً	٤ سنوياً	١٥ دولاراً
١٥ سنوياً	١٥ سنوياً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٤٨٢٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٢١١٤٢

E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير، أ.د. وائل إبراهيم الراشد

- First issue, November 1993. صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences. علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصلية في مجال العلوم الإدارية.
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September). تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices. تساهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Listed in several international databases. مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards. تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.

الاشتراكات

الكويت، 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية، 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية، 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. 28558 المظلة 13146 - دولة الكويت
هاتف: (965) 4827317 - فاكس: (965) 4817028 - فاكس: (965) 4984415 / 4416 / 4734 - تيل: (965) 4827317
E-mail: ajoun@kuc01.kuniv.edu.kw - Web Site: <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajoun>

المجلة التربوية



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم



لنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضرات الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية
- وملفحات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأستاذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

- في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
- في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
- في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع الرسائل إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٢٢١١ - الكويت - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: 8416824 (داخل 1103 - 1109) - فاكس: 8417774
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language and Literature - University of Sharja

Prof. Hayat N. Al-Hajji

Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman

Department of Greek and Latin Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-fasi Al-fehri

Department of Arabic Language and Literature- University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqiad

Department of Political Science
University of Assiout

Prof. Marie-Therese Abdul Messieh

Department of English Language and Literature - University of Cairo

Prof. Imam Abdul Fattah Iamn

Department of Philosophy
University of Ain-Shams

Prof. Mohammed Ghanem Al-Rumeihi

Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M.I. Al-Dib

Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil

Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Yousef Gh. Ali
Editor-in-Chief

Prof. Ahmed Abdul-Khalek
Department of Psychology

Prof. Abdullah Sayed Hadyia
Department of Political Science

Prof. Mohammed A.Al-Daly
Department of Arabic Language
and Literature

Prof. Ezzat Qurani
Department of Philosophy

Dr. Obaid Surur Al-Utaibi
Department of Geography

Dr. Antony Johae
Department of English Language
and Literature

Dr. Hussain Al-Messri
Department of History

Dr. Hesham Mohmoud Mesbah
Department of Mass Communication

Haifa'a H. AL-Meshari
Managing Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELE-
VANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE
VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF
ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 28, 2007